وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مطبوعة جامعية بعنوان

نظرية الاتحادات الجمركية

موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس، تخصص اقتصاد دولي

إعداد الدكتور: **فرطاقي جابر**

السنة الجامعية: 2025/2024

الفهرس

العنوان	الصفحة
الفهرس	أ
مقدمة	1
المحور الأول: تطور الفكر التكاملي والنظريات المفسرة له	2
المحور الثاني: محددات ومراحل التكامل الاقتصادي الإقليمي	5
المطلب الأوّل: مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي	6
أوّلا: تعريف التكامل الاقتصادي	6
ثانيا: التمييز بين التكامل الاقتصادي وبعض المفاهيم المشابهة	17
1. التعاون الاقتصادي والتكامل الاقتصادي	17
2. التكامل الاقتصادي والتبعية الاقتصادية	19
3. التكامل الاقتصادي والتدويل الاقتصادي	19
المطلب الثاني: دوافع إقامة التكامل الاقتصادي الإقليمي وشروط نجاحه	21
أوّلا: دوافع إقامة التكامل الاقتصادي الإقليمي	21
الدوافع السياسية والأمنية لإقامة التكامل الاقتصادي الإقليمي	21
الدوافع الاقتصادية لإقامة التكامل الاقتصادي	23
ثانيا: شروط نجاح التكتلات الاقتصادية الإقليمية	28
المطلب الثاني: آليات التكامل الاقتصادي الإقليمي ومراحله	30
أوّلا: آليات التكامل الاقتصادي الإقليمي ومداخله	31
1: مدخل تحرير التجارة	31
2: مدخل التكامل القطاعي	33
3: مدخل التكامل التنموي	35
4: مدخل المشروعات المشتركة	36
ثانيا: مراحل التكامل الاقتصادي الإقليمي ودرجاته وفق المنهج التجاري	38
1: اتفاقية التفضيل الجمركي (منطقة التجارة التفضيلية)	39

2: منطقة التجارة الحرّة	40
3: الاتحاد الجمركي	42
4: السوق المشتركة	45
5: الاتحاد الاقتصادي	46
6: الاندماج الاقتصادي الكامل	47
المحور الثالث: ماهية الاتحاد الجمركي	50
المحور الرابع: اثار الاتحاد الجمركي	55
المطلب الأوّل: الآثار الستاتيكية للاتحاد الجمركي	56
1-خلق التجارة: القوة الإنشائية للاتحاد الجمركي	57
2-تحويل التجارة: القوة التحويلية للاتحاد الجمركي	60
المطلب الثاني: التحليل الحديث لنظرية التكامل الاقتصادي الإقليمي	63
أوّلا: الآثار الديناميكية للتكامل الاقتصادي	64
1-تحقيق وفورات النطاق "اقتصاديات الحجم"	64
2-تعزيز المنافسة (زيادة حدة المنافسة)	66
3-زيادة التشابك الاقتصادي	67
4-تحسن معدلات التبادل الدولي للتكتل	67
5-جذب الاستثمار	67
ثانيّا: التكامل الاقتصادي الإقليمي الإنمائي	68
المحور الخامس: نماذج للاتحادات الجمركية	72
المطلب الأوّل: تجربة الاتحاد الاوروبي	73
أوّلا: مرحلة التكامل الاقتصادي الأوروبي الرأسي	73
المرحلة الأولى: إقامة الاتحاد الجمركي	73
المرحلة الثانية: إقامة السوق المشتركة	75
المرحلة الثالثة: السوق الاوروبية الموحدة	76
المرحلة الرابعة: إقامة الاتحاد الأوروبي	77

المطلب الثاني: التكامل الاقتصادي الأوروبي الافقي	80
أوّلا: توسيع عضوية الجماعة الاقتصادية الأوروبية	80
ثانيا: توسيع عضوية الاتحاد الأوروبي	81
المطلب الثاني: تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية	84
الفرع الأول: الاتفاقية الاقتصادية الموحدة وقيام منطقة التجارة الحرة	84
أولا: الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لعام 1981	85
ثانيا: منطقة التجارة الحرة (1983-2002)	86
ثالثا: الاتفاقية الاقتصادية 2001	87
الفرع الثاني: قيام الاتحاد الجمركي 2003م	89
أولا: قيام الاتحاد الجمركي	90
ثانيا: الإجراءات العملية والتطبيقية لإقامة الاتحاد الجمركي	92
الفرع الثالث: السوق الخليجية المشتركة	96
قائمة المراجع	100

مقدمة:

لقد برزت اتفاقيات التكامل الاقتصادي الإقليمي على الساحة الدولية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، الا ان العقود الثلاثة الاخيرة للقرن العشرين شهدت اتجاهات متزايدة نحو تكوين التكتلات الاقتصادية الإقليمية على صعيد الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، وذلك لأنه أصبح الاعتقاد بأن التكامل الاقتصادي هو الأسلوب الأمثل لمواجهة تحديات النظام العالمي الذي لم يعد فيه مكان للكيانات الصغيرة.

يهدف هذا المقياس الى تعريف الطالب بأسس الاتحاد الجمركي، من خلال معرفة مفهوم وأسباب ومقومات التكامل الاقتصادي، بالإضافة الى اشكال ومراحل الاندماج الاقتصادي الإقليمي، كما يهدف هذا المقياس الى دراسة بعض تجارب التكتلات الاقتصادية الإقليمية وفي مقدمتها الاتحاد الأوربي ومحاولات التكامل العربي، وذلك من خلال المحاور التالية:

المحور الأوّل: تطور الفكر التكاملي والنظريات المفسرة له

المحور الثاني: محددات ومراحل التكامل الاقتصادي الدولي

المحور الثالث: ماهية الاتحاد الجمركي

المحور الرابع: اثار الاتحاد الجمركي

المحور الخامس: نماذج الاتحاد الجمركي

المحور الأوّل:

تطور الفكر التكاملي والنظريات المفسرة له

المحور الأوّل: تطور الفكر التكاملي والنظريات المفسرة له

في هذا المحور يتم عرض وتحليل نظرية الاتحاد الجمركي باعتبارها المدخل النظري التقليدي الشائع لدراسة التكامل الاقتصادي الإقليمي، وآثاره الاستاتيكية والتي تشمل أثري خلق التجارة وتحويل التجارة، الا ان النظرية الاقتصادية لم تقتصر على الاثار الاستاتيكية، بل أظهرت وجود آثار أخرى محتملة للتكامل الاقتصادي الإقليمي قد تكون أكثر أهمية من تلك الستاتيكية، فتناولت النظرية الحديثة الاثار الديناميكية للتكامل الاقتصادي.

تعتبر نظرية التكامل الاقتصادي الإقليمي جزء من نظرية التجارة الخارجية، وتعتمد في الغالب على فروضها. وتستخدم أدوات تحليلها، فهي تعتمد على النماذج التحليلية التي تم بناؤها وتطويرها في رحاب نظرية النفقات النسبية، سواء في صيغتها الريكاردية، أو تكلفة الفرصة البديلة، أو تلك الصياغة المطورة في شكل النموذج الأساسي لهكشر – أولين – ساموبلسون في تعادل تكلفة عناصر الإنتاج.

ويمكن القول أن نظرية التكامل الاقتصادي الإقليمي تنظر إلى هذه النماذج على أنها معطيات، وبالتالي تسلم بفروضها، ومنطقية تحليلها، وتأخذ بنتائجها دون أن تحاول مناقشة الأسس المبنية عليها، ومدى سلامة النتائج التي توصلت إليها، يضاف إلى ذلك أن التحليل الاقتصادي المرتبط بنظرية التكامل الاقتصادي الإقليمي قد استوحى فروضه ونتائجه من

الاستخدامات المختلفة لمجموعة أدوات التحليل الاقتصادي المعروفة والمألوفة في نظرية السعر، وهي أدوات اتسمت بقبول عام في كافة مكونات نظرية التجارة الخارجية. [1]

رغم تعدد مراحل الإطار العام لنظرية التكامل الاقتصادي، إلا أن درجة "الاتحاد الاقتصادي" قد استهوت المنظرين النيوكلاسيك المهتمين بالجوانب التحليلية لهذه النظرية، على اعتبار أن هذه الصورة التكاملية تنطوي على الكثير من مظاهر البساطة والوضوح الذي يسهل بناء نماذج اقتصادية واضحة تعبر عن ظاهرة التكامل الاقتصادي الإقليمي، وتبرز آثارها الاقتصادية المختلفة على اقتصاديات الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية، آخذين في الاعتبار أنه يمكن تعميم النتائج التي تتوصل إليها هذه النظرية على باقي درجات التكامل الاقتصادي.

[1] سامي عفيفي حاتم، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين التنضير والتطبيق، الدار المصرية اللبنانية، ص 46.

المحور الثاني:

محددات ومراحل التكامل الاقتصادي

الإقليمي

المحور الثاني: محددات ومراحل التكامل الاقتصادي الإقليمي

اختلف الاقتصاديون في وضع تعريف موحد للتكامل الاقتصادي، فمنهم من يجعله يتسع ليشمل كل مجالات التعاون الاقتصادي الدولي، والبعض الآخر يقصره على الحالات التي ترمي الى تحويل الاقتصادات القومية المستقلة إلى أجزاء من اقتصاد واحد كبير، وللتكامل الاقتصادي دوافع وأهداف تسعى الدول إلى تحقيقها من خلال الانضمام أو إنشاء تكتلات اقتصادية.

المطلب الأوّل: مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي

يعتبر مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي من المفاهيم الاقتصادية التي اختلف حولها الاقتصاديين طبقا لوجهة نظر كلا منهم، وعلى هذا الأساس فقد طرح العديد من الاقتصاديين تعاريف ومفاهيم مختلفة للتكامل الاقتصادي الإقليمي.

أوّلا: تعريف التكامل الاقتصادي

يثير اصطلاح التكامل الاقتصادي، بوصفه اصطلاحا اقتصاديا العديد من الصعوبات في تحديد مفهومه ومدلوله، فلا يكاد يوجد اتفاق بين جمهرة الاقتصاديين على صيغة موحدة في تحديد مفهومه، وبالحديث عن تأصيل كلمة التكامل فإنه يمكن القول أن الأصل اللاتيني للكلمة هو Integritas بمعنى التكميل أو التمام أو الكل التام أما الفعل اللاتيني integr فمعناه يُكمل أو يتمم. [1]

[1] نزيه عبد المقصود مبروك، التكامل الاقتصادي العربي وتحدّيات العولمة، دار الفكر الجامعي، 2007، ص 10.

وتأتي كلمة integr في القواميس اللغوية الانجليزية بالمعاني التالية "تجميع أو توحيد الأجزاء في كل عملية أو ربط الأجزاء المنفصلة وتجميعها وإضافتها بعضها إلى بعض لتكوين كل متكامل أو الشيء المتراكب عضويا".[2]

كما اتفقت المعاجم اللغوية العربية على إعطاء معنى واحد لمفهوم كلمة "تكامل" مثل: "كمل الشيء أو الكمال أو بمعنى تمام الشيء أو الإتمام"، ففي معجم المحيط في اللغة جاء معنى التكامل بالكمال والتمام ويقال كمل الشيء إذا تمت أجزاءه، والتكميل والإكمال بمعنى الإتمام، وستكمله أي استتمه. [3]

وتعني كلمة "إقليمي" ذلك المفهوم الوسط الذي يتناول التفاعلات التعاونية بين الدول في منطقة معينة، وهو وسيط يتخذ موقفا وسيطا بين التعاون الدولي أو العالمي من ناحية، والتعاون الثنائي بين الدول الفاعلة في النظام العالمي من ناحية أخرى. [4]

وقد استخدمت لفظة 'التكامل" في مجالات عديدة لتشير إلى مقاصد مختلفة، فعلى المستوى الدولي استخدمت لوصف أي شكل من أشكال العلاقات الاقتصادية الدولية، أما على المستوى الوطني فقد استخدم للإشارة إلى تقليص التباينات الاقتصادية والاجتماعية (التكامل القطاعي والتكامل الجغرافي) في مجال توزيع الثروة والدخل، كما استخدم مصطلح التكامل الرأسي والتكامل الأفقي على مستوى المشروع لتشير إلى الأسلوب المستخدم في التكامل الاقتصادي،

---

[2] The Method english Dictionary, Michael West, long Mans Green and Co, 1951, P 173.

[3] معجم المحيط للفيروز آبادي، الجزء الثالث، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1995.

[4] إكرام عبد الرحيم، التحدّيات المستقبلية للتكتّل الاقتصادي العربي، مكتبة مدبولي، 2002، ص 41.

بينما يشير مفهوم التكامل السلبي والتكامل الإيجابي إلى الأسلوب المستخدم في التكامل سواء كان قاصرا على آلية التحرير أم يأخذ بآليات تدخليه مثل التخطيط والتنسيق، ومع حلول عام 1950 فقد اتجه استخدام التكامل وجهة محددة بحيث أخذت الدراسات الاقتصادية حاليا تربط التكامل الاقتصادي بمبدأ الكفاية الإنتاجية من خلال استغلال الإمكانات والموارد المتاحة بصورة مشتركة ضمن منطقة اقتصادية تتعدى نطاق الحدود الوطنية.(5)

لقد تعددت التعريفات التي تناولت التكامل الاقتصادي ولم يتفق الاقتصاديون على تعريف واحد للتكامل الاقتصادي، ولعل هذا يعزى إلى اختلاف الزاوية أو الهدف المرجو من التكامل الاقتصادي والتي يركز عليها التعريف، وهذه بعض التعاريف الخاصة بمفهوم التكامل الاقتصادي من قبل مجموعة من رواد الفكر الاقتصادي التكاملي.

عرف جان تنبرجن Jean Tinbergen عرف التكامل الاقتصادي في كتابه التكامل الاقتصادي الدولي ''international economic integration'' عام 1954، بأنه: "وسيلة لخلق الهيكل المرغوب فيه للاقتصاد الدولي، بما يتضمنه ذلك من إزالة للحواجز المصطنعة بين الدول الأعضاء والتي تحول دون كفاءة النظام الاقتصادي، وكذلك إيجاد الصيغ الملائمة للتنسيق والتوحيد بين هذه الدول"[6]، فهو ينظر إلى تحرير التجارة بين مجموعة

---

[5] عبد الوهاب حميد رشيد، نظرية التكامل الاقتصادي والتجارب المعاصرة، بحوث مختارة من ندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليج العربية، جامعة الملك سعود، الرياض، 17-20 ديسمبر 1983، ص 65.

[6] عماد الليثي، بعد نصف قرن: التكامل الاقتصادي العربي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003، ص 18.

من الدول على أنه وسيلة لتحقيق عامل تساوي أسعار عناصر الإنتاج في حالة توفر مجموعة من الشروط هي:[7]

- سيادة المنافسة الكاملة.
- اختفاء عنصر تبديل أو انعكاس كثافة عناصر الإنتاج.
- تشابه أنماط الطلب العالمي.
- غياب عنصر نفقات النقل.
- تشابه دول الإنتاج عالميا.

غير أن توفر هذه الشروط في الواقع الاقتصادي يعد أمرا بعيد المنال، فضلا عن أن قضية تحرير التجارة الدولية لا تستطيع بمفردها تكوين التكامل الاقتصادي بين دولتين أو أكثر في حالة الفصل الجغرافي بينهما، فإن إزالة القيود المفروضة على التجارة البينية بين دولتين أو أكثر لا يحقق شروط استكمال التكامل الاقتصادي.

وقد عرف بيلا بلاسا ''Bela Balassa'' في كتابه نظرية التكامل الاقتصادي ''The theory of Economic integration'' سنة 1961، التكامل الاقتصادي على أنه "عملية a process وحالة and a state of affairs، فهو عملية: لأنه يتضمن إجراءات تهدف إلى

[7] سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، التكتلات الاقتصادية بين التّنظير والتطبيق، الكتاب الثاني، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005، ص 28.

إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية التابعة لبلدان مختلفة، وهو حالة: المقصود بها انتقاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية"[8].

اعتبر هذا الاقتصادي أن اختفاء التمييز أو التدخل الحكومي يعد شرطا منطقيا ومدخلا طبيعيا لتحرير التجارة بين البلدان الأعضاء في التنظيم التكاملي، كما يرى في تحرير التجارة الدولية أنها أبعد من كونها مجرد تجارة سلعية، حيث أنها تحتوي على الآليات الخاصة بتحرير عناصر الإنتاج (التجارة الخارجية بمعناها الواسع)، وهو ما يعني إزالة كافة القيود التي تعيق انسياب رؤوس الأموال وانتقالات عنصر العمل بين الدول الداخلة في اتفاق تكاملي. [9]

أما فيما يخص جونار ميردال ''Gunnar Myrdal'' 1965، فهو يرى أن "التكامل الاقتصادي عبارة عن عملية اجتماعية واقتصادية بمقتضاها تزول جميع الحواجز بين الوحدات الاقتصادية المختلفة، وتؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج ليس على المستوى المحلي فقط بل على المستوى الإقليمي"[10].

يشمل هذا التعريف العناصر السابق طرحها في كل من التعريفين السابقين، فهو ينظر إلى عملية تحرير التجارة الدولية (بمعناها الواسع) بين الدول الأعضاء على أنها تحقق تساويا في أسعار عناصر الإنتاج من ناحية، أو تحرير انتقالات عناصر الإنتاج من ناحية أخرى، أو

---

[8] بيلا بلاسا، نظرية التكامل الاقتصادي، ترجمة راشد البراوي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1964، ص 10.

[9] جمال الدين أبو بكر محمد حامد، التكتل الاقتصادي العربي والمشكلات التي تواجهه، دار النهضة العربية، القاهرة، 2010، ص 06.

[10] سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص 29.

كلا العنصرين السابقين من ناحية ثالثة، إلاّ أنّه يعاب على هذا التعريف أنه أكثر عمومية واتساعا من التعريفين السابقين. [11]

وفي هذا الخصوص فقد فرق "تنبرجن" بين التكامل السلبي والإيجابي، فيعرف التكامل السلبي "على أنه إلغاء وإزالة أي قيد على عملية تحرير التجارة أو أنه ازالة الحواجز على التجارة بين الدول المشتركة في التكامل، أما التكامل الإيجابي فيمتد إلى مدى كبير من الأنشطة كالتجارة في الخدمات والاستثمار وانتقال عناصر الإنتاج ويهدف إلى تنسيق السياسات الاقتصادية والنظم والأطر المؤسسية بين الدول الأعضاء، وتتميز اتفاقات التكامل الإيجابي بأنها قد تولد مكاسب أكثر إيجابية من تلك المترتبة على التكامل السلبي".[12]

ويعد تعريف "بيتر روبسون" للتكامل الاقتصادي ''Peter Robson'' أكثر التعريفات وضوحا، فهو يعرفه بأنه "اتفاق لمجموعة من الدول المترابطة في المصالح الاقتصادية أو المتجاورة جغرافيا على إلغاء القيود على حركة السلع والأشخاص ورؤوس الأموال فيما بينها مع العمل على تنسيق السياسات الاقتصادية بينها للقضاء على التمييز الناتج عن الاختلاف في هذه السياسات"[13].

واستكمالا للمناقشات الخاصة بتحديد مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي، فإننا نجد أن فريتز ماكلوب F. Machlup يرى أن التعريف الذي يصدق على المصطلح هو " أن فكرة

---

[11] المرجع السابق، ص 30.

[12] محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2006، ص 397.

[1] P. Robson, the economics of international Integration, George Allen and Unwin, London, 1987, p1.

التكامل الكامل تنطوي على الإفادة الفعلية من كل الفرص الممكنة التي يتيحها التقسيم الكفء للعمل، ويضيف أنه في نطاق أية منطقة تكاملية يتم استخدام عوامل الإنتاج والسلع كما يتم تبادلها بالدرجة الأولى على أساس حساب الكفاءة الاقتصادية البحتة، وبصفة أكثر تحديدا، دون تمييز وتحيز متعلقين بالمكان الجغرافي الذي نشأت فيه هذه السلعة، أو بالمكان الذي تقصد إليه مع ما يتضمن ذلك من أن تتساوى أسعار السلع المتجانسة في جميع أنحاء المنطقة المتكاملة"،[14] مع تعريف "تساوي" وسائل الإنتاج يتحدد بمعايير الإمكانية الكاملة للتنقل والإحلال، ومنه حسب هذا التحليل فإنه يشترط أن تكون مدخلات العملية الإنتاجية صالحة لإنتاج جميع مخرجات هذه العملية، كما يلزم اعتبار جميع المخرجات صالحة للتنافس على استخدام جميع المدخلات في العملية الإنتاجية.[15]

وفي إطار هذا الترابط والتماسك بين جميع النشاطات الاقتصادية، فإن جوهر التكامل الاقتصادي الإقليمي ينصرف حسب ماكلوب إلى " إزالة كافة العقبات التي تحول دون انتقال جميع صور وأشكال العمالة ورأس المال والسلع والخدمات، مع الأخذ في الاعتبار أن هذه الخطوات ليست كافية وحدها نظرا لأن التكامل الاقتصادي التام يتطلب إقامة مؤسسات تكاملية فوق القومية، وانتهاج سياسات اقتصادية مشتركة في مجالات النقد والائتمان والتمويل

---

(14) F.Machlup, A History of thought on Economic Integration, Mcmillan, London, 1977, p18.

(15) إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 43-44.

والضرائب، التي من شأنها أن تؤمن استمرار عدم التمييز، وأن تؤكد عدم التحيز الذي قد تمليه الظروف الجغرافية التي وضعها الإنسان".[16]

من خلال ما سبق ومع الاختلاف في التفاصيل تشترك المفاهيم المختلفة التي نادى بها مجموعة من الاقتصاديين الغربيين في أن التكامل يتحدد في ثلاث وظائف أساسية هي:[17]

1-تكثيف العلاقات الاقتصادية (خاصة التجارية منها) بين الدول المعنية.

2-استبعاد أي تمييز أو عقبة تحول دون نمو وتطور التبادل.

3-التنسيق بين السياسات الاقتصادية من أجل تقريب (إن لم يكن تعادل) أسعار مختلف المنتجات في الدول الأعضاء.

وهو تعريف مرتبط بآليات وقوى السوق والتبادل وليس بالإنتاج أي أن هذه الآليات والقوى هي وحدها الكفيلة بإحداث آلية وسيرورة تدريجية تعمل على القضاء على كل أشكال التمييز والاختلال بين عدة دول، من خلال تسوية أسعار العناصر الإنتاجية والتقليل من الفجوات بين مستويات الأسعار السائدة في الأسواق المحلية وتلك السائدة في الأسواق العالمية، من أجل عقلنة وترشيد استخدام العناصر الإنتاجية والتقليل من المسافات الاقتصادية الفاصلة بين الدول الأعضاء في تجمع إقليمي ما.

---

[16] سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص 31.

[17] عبد الوهاب شمام، التكامل الصناعي بين بلدان المغرب العربي، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 1997، ص15.

فقد بات واضحا الطابع "التجاري" و"التبادلي" لمفهوم التكامل على حساب جانبه الإنتاجي، وإذا انطلقنا من الفكرة التي تقول بأن التكامل، خاصة بالنسبة للدول النامية، فهو مجالا وإطارا جديدين لاستحداث التغييرات الاقتصادية والاجتماعية والتحولات الهيكلية المستندة بدورها إلى الأهداف الإستراتيجية لعملية التنمية، فإن هذا المفهوم للتكامل تشوبه الكثير من النقائص النظرية بفعل بعده عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي للبلدان النامية.

إن التجربة الماضية للبلدان النامية قد أكدت على عجز وسائل المنافسة وآلية السوق في معالجة مشكلات التخلف والتبعية التي تشكل المهمة المركزية لمحاولاتها التكاملية، ويرجع ذلك في تخلف هياكلها الإنتاجية وضعف علاقاتها الاقتصادية مع بعضها لصالح علاقاتها التبعية مع الاقتصاد الرأسمالي العالمي. [18]

وقد أدّى هذا بالكثير من المحلّلين والمنظرين الاقتصاديين، إلى تجاوز هذا الإطار التبادلي التجاري، والبحث عن مجالات أكثر بعدا وشمولية لمفهوم التكامل، وإيجاد نوع من الارتباط بين شروط العملية التكاملية، والأهداف الاستراتيجية لعملية التنمية، التي تبقى الهدف الرئيسي الذي ينبغي أن تتمحور حوله كل الأهداف الأخرى لمختلف السياسات الاقتصادية لهذه البلدان عبر مراحل تطورها المختلفة أي إنجاز بنيات هيكلية تساعد على خلق اعتماد متبادل بين

[18] عبد الوهاب حميد رشيد، مرجع سبق ذكره، ص 70.

الأجهزة الإنتاجية والسكان، بحيث تخضع هذه الأجهزة الحديثة المعقدة، من جهة لخدمة هؤلاء السكان، ومن جهة ثانية إمكانية استعمالها من طرف السكان والسيطرة عليها.[19]

وعليه يمكن الاستنتاج بأن الخلفية النظرية لنموذج التكامل الملائم لهذه الدول تنطلق من حل مشكلة قلة الإنتاج في إطار تخطيطي مناسب بقصد خلق التداخل بينها وتقليص نقاط الاختناق التي تعاني منها باتجاه إعادة بناء هياكلها الإنتاجية على نحو متكامل وموحد.

إن التكامل من وجهة النظر التنموية، لا يمكن أن يكون حركة عفوية، بل يجسد حركية تطورية تحفزها حقائق اقتصادية، اجتماعية وحتى سياسية، وتقودها أهداف تسعى إلى إحداث تحولات بنيوية (هدم–بناء) تقف وراءها مصالح فئات اقتصادية واجتماعية متعددة. [20]

ومنه فإن التكامل الاقتصادي في مفهومه الحديث هو "عملية سياسية – اقتصادية – اجتماعية مستمرة باتجاه إقامة علاقات اندماجية متكافئة لخلق مصالح اقتصادية متبادلة وتحقيق عوائد مشتركة ومتناسبة من خلال الاستغلال المشترك لإمكانات وموارد الأطراف المساهمة، بغية خلق مزيد من التداخل بين هياكلها الاقتصادية والاجتماعية لصالح تعزيز تنميتها (إقليميا ومحليا) وبلوغ درجة من الاندماج بينها تصل في صورتها المثلى إلى الوحدة الاقتصادية، وهذا يؤكد أولوية وشرطية القرار السياسي الموحد في ظل ظروف موضوعية تخدم أهداف العملية التكاملية"[21].

---

[19] عبد الوهاب شمام، التكامل والتنمية: أي استراتيجية صناعية للدول النامية، حوليات مجلة تصدر عن مخبر الدراسات والبحوث حول المغرب العربي والبحر الأبيض المتوسّط، العدد 04، 2001، ص 18.

[20] المرجع السابق، ص 20.

[21] إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 43.

لقد بات واضحا من هذه التعريفات أن التكامل الاقتصادي عملية ليست بسيطة، بل هي عملية على درجة عالية من التعقيد والشمول ومن بعد المدى في العلاقات الاقتصادية والسياسية، كما أنها ترتبط بتحقيق تغيرات وآثار شكلية في الاقتصاد الوطني لأطراف في عملية التكامل، باستخدام وسائل وأدوات لا تقتصر على مجرد إلغاء القيود على حركة السلع وعناصر الإنتاج وإتاحة الفرصة لحرية السوق، بل إلى التنسيق بين الخطط الوطنية للأقطار لتحقيق التكامل. [22]

وأمام هذا التعدد والتنوّع في التعريفات المختلفة المقدمة لمصطلح التكامل الاقتصادي تظهر عقبة في طريق الوصول إلى صيغة موحدة تلقى قبولا عاما بين جمهرة الاقتصاديين، وعليه تتجه الدراسة إلى الاعتماد في تعريف هذا المصطلح على مجموعة من العناصر الهامة ينبغي أخذها بعين الاعتبار لإعطاء مفهوم التكامل مفهوما صحيحا وشاملا:

– عمليات اقتصادية سياسية واجتماعية هدفها العمل على تجانس وتقارب اقتصاديات الدول المترابطة سياسيا أو اقتصاديا أو جغرافيا.

– التكامل الاقتصادي يهدف إلى التعجيل بالتنمية الاقتصادية، ورفع مستوى معيشة السكان في الدول الأعضاء.

– الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة للدول الأعضاء.

---

[22] محمد لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها، الجزء الأوّل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986، ص 82.

– يقوم التكامل على إلغاء القيود على حركة السلع والأشخاص ورؤوس الأموال فيما بين الدول الأعضاء، مع القيام بالإجراءات الخاصة بتنسيق وتجانس السياسات الاقتصادية لإزالة التمييز الذي يكون راجعا للاختلاف في هذه السياسات.

– تحقيق أكبر درجة من التداخل بين الهياكل الاقتصادية للدول الأعضاء، فالتكامل يحتم اختيار وتحديد المجالات التي يمكن أن يتم فيها توسيع وزيادة القدرات الإنتاجية للمجموعة، مع العمل في نفس الوقت على تطوير العلاقات الاقتصادية مع الشركات متعددة الجنسيات.

ثانيا: التمييز بين التكامل الاقتصادي وبعض المفاهيم المشابهة

إن تحديد مفهوم التكامل الاقتصادي يتطلب التمييز بينه وبين بعض المفاهيم الاقتصادية الأخرى في العلاقات الاقتصادية الدولية، كما يتعين تحديد موقعه من بعض المصطلحات البديلة:

1. التعاون الاقتصادي والتكامل الاقتصادي

يقصد بالتعاون الاقتصادي اتفاق بين دولتين أو أكثر على أن تبذل كل منها جهودا تتلائم مع قدراتها، من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف سواء كانت هذه الأهداف قطرية أو مشتركة أو عامة. [23]

[23] محمد محمود الإمام، العمل العربي المشترك أبعاده وتطوره، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2001، ص 06.

إن التعاون الاقتصادي هو عبارة عن علاقات تتضمن عادة العمليات التي تتم بين دولتين فأكثر في مجال اقتصادي معين يهدف تحقيق منفعة مشتركة ولمدة زمنية محددة على أساس المعاملة بالمثل، وعلاقات التعاون الاقتصادي ليست بالظاهرة الجديدة فهي من أقدم أشكال العلاقات الاقتصادية الدولية، إما أن تكون ثنائية أو جماعية وفي قطاع معين أو عن طريق مساعدات تقدمها دولة ما إلى دولة أخرى أو مجموعة من الدول. [24]

ويرى "بيلا بلاسا" أن الفرق بين هذين المصطلحين يقع في الكيف والكم معا، فإذا كان الهدف من التعاون الاقتصادي هو مجرد التخفيف من أثر العقبات والمشكلات في العلاقات الاقتصادية الدولية، بمعنى تسهيل عمليات التبادل الدولي، فإن التكامل الاقتصادي يذهب إلى أبعد من ذلك حيث يتضمن إزالة هذه العقبات، وحل تلك المشكلات بشكل يزيد من عمق وفاعلية العلاقات الاقتصادية بين الدول، حيث أن الاتفاقيات الدولية الهادفة إلى تنشيط التبادل التجاري الدولي تقع في دائرة التعاون الاقتصادي الدولي، في حين يتم تصنيف إزالة الحواجز القائمة في وجه التجارة الدولية بين الدول المعنية على أنها خطوة على طريق التكامل الاقتصادي. [25]

ففكرة التكامل الاقتصادي ترتبط بتحقيق تغيرات وآثار هيكلية في الاقتصاد الوطني للأقطار الأطراف في عملية التكامل، تغيرات وأثار على درجة كبيرة من التعقيد والشمول ومن بعد

---

[24] عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص 06.

[25] بيلا بلاسا، مرجع سبق ذكره، ص 10.

المدى في العلاقات الاقتصادية والسياسية بين هذه الأقطار، ولكن مجرد التعاون الاقتصادي لا يرتبط لا من ناحية ما يستهدفه ولا من ناحية ما يترتب عليه من آثار بتحقيق تغيرات ليس لها الطابع الهيكلي نفسه ولا الدرجة نفسها من العمق والشمول والتعقيد وبعد المدى في العلاقات بين الأطراف، فمن الطبيعي ألا تقوم حالة التكامل إلا بين الأقطار التي تكون ذات نظام اقتصادي واجتماعي متجانس أو متقارب، وهي تختلف في ذلك عن حالة التعاون الاقتصادي التي يمكن أن تقوم بين أقطار لها النظام الاقتصادي والاجتماعي نفسه، كما يمكن أن تقوم أيضا بين أقطار ذات أنظمة اقتصادية واجتماعية مختلفة بل ومتعارضة.[26]

2. التكامل الاقتصادي والتبعية الاقتصادية

يعبر مصطلح التبعية الاقتصادية على علاقة ارتباط من جانب واحد بين الدول الأكثر تطورا وتلك الأقل تطورا لصالح الأولى وعلى حساب الثانية، بينما التكامل فهو ترتيب إقليمي يسعى إلى إقامة علاقات اقتصادية متكافئة لمنفعة كافة الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية. [27]

3. التكامل الاقتصادي والتدويل الاقتصادي

يعد التدويل الاقتصادي اتجاه شامل للتطوّر العالمي حيث يتم تحويل وتنمية العملية الإنتاجية من المحلية إلى العالمية، وتتم هذه العملية عفويا وبغض النظر عن طبيعة الأنظمة الاقتصادية،

---

[26] إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 47.

[27] سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص 32.

في حين يشكل التكامل الاقتصادي مرحلة نوعية جديدة من عملية التدويل تجري بوعي وإرادة، آخذة في الاعتبار طبيعة الأنظمة القائمة. [28]

كما تجدر الإشارة إلى ضرورة التفرقة بين مصطلح التكامل الاقتصادي ومصطلح التكتلات الاقتصادية الإقليمية، فقد وجد هذا الأخير تعبيره الفكري في نظرية التكامل الاقتصادي، على أنه يعبر عن درجة معينة من درجات التكامل الاقتصادي، قد يكون في أبسط صورة منطقة تجارة حرة أو اتحاد جمركي، وقد يكون في أقصى صورة هي الوحدة الاقتصادية والسياسية، فالتكتل الاقتصادي الإقليمي كمفهوم يعبر أو يعكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي الإقليمي.

في حين نجد أن مصطلح الاندماج الاقتصادي يعبر عن عملية التكامل الاقتصادي، حيث أنه نجد من يرى أن التكامل بطبيعته اندماجي فالاندماج الاقتصادي هو الحل الوسط بين إعادة تنظيم الاقتصاد الدولي على أساس مبدأ حرية التجارة وتفتت العالم إلى وحدات اقتصادية صغيرة تعجز الوسائل المتاحة لكل منها عن الوصول بها إلى المستوى المرغوب فيه من الرفاهية الاقتصادية، ومن هذا المنظور تتحقق الطبيعة الاندماجية للتكامل، حيث أنه يتضمن إذابة الاقتصاديات الوطنية المختلفة في اقتصاد واحد كبير. [29]

---

[28] هشام محمد أحمد عمارة، الاتجاهات الحديثة في التكتلات الاقتصادية الشرق أوسطية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، قسم الاقتصاد، جامعة الإسكندرية، 2004، ص 123.

[29] أحمد الغندور، الاندماج الاقتصادي العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1970، ص 09.

المطلب الثاني: دوافع إقامة التكامل الاقتصادي الإقليمي وشروط نجاحه

لا يعد التكامل الاقتصادي بين الدول هدفا في حد ذاته، بل هناك أهداف عديدة تسعى الدول الى تحقيقها من خلال التكامل منها أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية، نوردها فيما يلي.

أوّلا: دوافع إقامة التكامل الاقتصادي الإقليمي

تتجه معظم دول العالم حاليا إلى إقامة تكتلات اقتصادية فيما بينها، فنجد أن الدول المتقدمة والنامية تأخذ نفس الاتجاه وهو إقامة مجموعة من العلاقات بين دول متجاورة إقليميا، والسؤال المطروح الآن ما هي الأسباب الدافعة لهذه الدول بحيث تقدم على هذا النوع من التكامل والتكتل؟ وما هي الأسباب التي جعلت وتجعل مشروعات التكامل تجرى في إطار إقليمي، بدلا من أن تكون على مستوى عالمي؟

– الدوافع السياسية والأمنية لإقامة التكامل الاقتصادي الإقليمي

قد تكون الأسباب وراء التكتل سياسية بالدرجة الأولى، حيث أنه يمكن أن تكون الوحدة السياسية هي الهدف الأسمى الذي تسعى إلى تحقيقه الدول المنظمة إلى تكتل اقتصادي، أي أن هذا الأخير يمثل تمهيدا لإقامة تكتل سياسي.

إن المصالح السياسية تعد من أهم الأسباب التي تدفع إلى قيام التكامل الاقتصادي، ومن ثم فإن العلاقة وثيقة بين السياسة والتكامل الاقتصادي، والدوافع السياسية التي تكون من وراء قيام التكتل لها أسباب عديدة تختلف باختلاف ظروف كل منها.

فقد يكون الدافع للتكامل الاقتصادي هو تجنب خطر الصراع السياسي والعسكري بين الدول الأعضاء، فقد استهدفت إقامة المجموعة الأوربية للفحم والصلب عام 1951 تجنب الصراعات التي كانت سائدة آنذاك بين فرنسا وألمانيا، كذلك ساهمت المركوسور في تخفيف الصراع بين الأرجنتين والبرازيل، واحتواء خطر البرامج العسكرية النووية بين الطرفين من خلال إيجاد مناخ إيجابي بين الدولتين قائم على اتفاقات التعاون الاقتصادي في العديد من المجالات. [30]

وقد تتكتل الدول معا لمواجهة خطر خارجي مشترك فعلى سبيل المثال، يرجع قيام مجلس التعاون الخليجي عام 1981 أساسا إلى التخوف من الخطر المحتمل لكل من إيران والعراق.

ويعدّ الدافع السياسي من الدوافع الأساسية لقيام الجماعة الاقتصادية الأوروبية أو السوق الأوربية المشتركة، فقد أدركت بعض دول أوروبا الغربية، بعد الحرب العالمية الثانية وفي ظل سيطرة كل من الـ و.م.أ والاتحاد السوفيتي – سابقا – أنّها لن تستطيع إذا بقيت كدول منفردة أن تحافظ بشكل حقيقي على استقلالية كل منها، ولا تؤثر على سير الأحداث في العالم، وما كان من الدوافع الهامة لإقامة الجماعة الأوروبية الرغبة في تجميع قواها حتى يكون لها وزنها وثقلها في العالم، وبناء أوروبا الغربية كقوة عالمية. [31]

كذلك تجب الإشارة إلى أنّ تكوين الجماعات الإقليمية التكاملية بهدف لزيادة قدراتها التفاوضية ودعمها، حيث أن ضعف المركز التنافسي والتفاوضي للدول النامية يتطلب تشكيل

---

[30] حنان حسين رمضان نظير، التكامل الإقليمي بين النظرية والواقع، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2005، ص 11.

[31] إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 45.

تكتلات إقليمية أو الانضمام إلى تكتلات قائمة بالفعل تمكنها من تخفيض تكلفة التفاوض في المفاوضات متعددة الأطراف.

كل هذه الأمور وغيرها غالبا ما يجري ذكرها بوصفها أهدافا سياسية يخدمها التكامل الاقتصادي، بل ويعدها الكثيرون أهدافا أصلية بينما يجعلون الاعتبارات الاقتصادية في المحل الثاني من الأهمية، ولكنه في حقيقة الأمر يوجد قدر كبير من الترابط بينهما، فقد يكون في الدافع السياسي ما يحمله على اتخاذ الخطوة الأولى نحو التكامل الاقتصادي، ولكن هذا التكامل ذو أثر يرتد على المجال السياسي، وبالمثل إذا كانت الدوافع المبدئية اقتصادية فإن الحاجة إلى الوحدة السياسية يمكن أن تنشأ في مرحلة لاحقة. [32]

- الدوافع الاقتصادية لإقامة التكامل الاقتصادي

هناك عدّة دوافع اقتصادية أدّت إلى دفع الدول إلى إبرام أو الدخول في اتفاقيات التكتلات الاقتصادية ومن أهم هذه الدوافع ما يلي:

1- الحصول على مزايا الإنتاج الكبير "وفورات الحجم"، حيث تتمكن الدول الأعضاء من خلال التكامل الإقليمي وما يترتب عليه من حرية النفاذ لأسواق بعضها البعض من توسيع حجم السوق، وهو ما يؤدي إلى إمكانية تمتع المشروعات المنشأة في نطاق التكامل بوفورات النطاق الداخلية والخارجية، وتنتج الوفورات الداخلية عن كبر حجم المشروع حيث يترتب على ذلك مزايا تؤدي إلى الكفاءة الإنتاجية وتخفيض التكلفة المتوسطة مثل زيادة تخصص العمالة

[32] بيلا بلاسا، مرجع سبق ذكره، ص 16.

وبالتالي ارتفاع الإنتاجية وإمكانية استخدام التكنولوجيا الحديثة ذات الكفاءة العالية وانخفاض تكلفة النقل والشحن وأبحاث تطوير المنتجات، أمّا الوفورات الخارجية فهي التي تتولد عن عوامل أخرى خارج نطاق المشروع مثل استفادة المشروعات من الاعتماد المتبادل فيما بين الصناعات، وكذلك تؤدي إلى تحسن المواصلات والطرق وجذب العمالة الماهرة.[33]

2-يؤدي التكتل الاقتصادي إلى تسهيل عملية التنمية الاقتصادية، لأن التكتل يقوم بوضع خطط للسياسات الاقتصادية تستهدف استغلال الإمكانيات الاقتصادية المختلفة للدول الأعضاء، مستفيدة من اتساع السوق ووفرة عنصر العمل، ما يؤدي إلى خلق قابليات جديدة تعمل على النهوض بالإنتاج والاستثمار والدخول والتشغيل، وذلك بدعم الدول الأعضاء في تحقيق الرفاهية الاقتصادية لباقي الدول الأعضاء في التكتل. [34]

3-يهدف التكامل في مراحله المتقدمة إلى تقسيم العمل والتخصص الإنتاجي بين مجموعة الأقطار الأعضاء، أي التخصص وفق المزايا النسبية المميزة لكل بلد على حدا، ممّا يؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وتقليل تكلفة الإنتاج.

4-إقليمية الصناعات الناشئة، حيث أنّ اتفاقيات التكتلات الإقليمية ينظر إليها على أنّها إستراتيجية لتوسيع وتعميق الأسواق الإقليمية المحلية من خلال تحرير التجارة البينية بين الدول الأعضاء في اتفاقية التكتل واتخاذ إجراءات حمائية في مواجهة الدول غير الأعضاء، فإن هذه الإستراتيجية بالإضافة إلى تعميق وتوسيع الأسواق الإقليمية لدول التكتل سوف تساعد

---

[33] حنان حسين رمضان نظير، مرجع سبق ذكره، ص 14.

[34] إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 52.

على تقدم الصناعات الناشئة المحلية وتطورها وبالتالي يزيد من قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية. [35]

5-تحسين شروط التبادل الدولي وتعزيز القدرة على التفاوض بين الأعضاء وبين العالم الخارجي، فالتكامل يعطي للدول المتكتلة ككل قوة وأهمية خاصة في مجال التبادل الدولي أكبر بكثير ممّا كانت تحصل عليه منفردة قبل التكامل، حيث أنّه عادة ما يؤدّي إلى قيام كتلة اقتصادية واحدة لها من القوة والأهمية الاقتصادية في النطاق الدولي ما يمكنها من إملاء شروطها، ومطالبها على الدول الأجنبية بما يحقق مصلحتها الخاصة. [36]

6-الحصول على استثناءات من المبادئ الخاصة بالمنظمة العالمية للتجارة (OMC)، وعلى سبيل المثال تستثنى الدول الأعضاء في ترتيب إقليمي معين من شروط الدولة الأولى بالرعاية، إذا كانت الترتيبات الإقليمية لتحرير التجارة الخارجية تتم بين مجموعة من الدول المنتمية جغرافيا إلى تكتل اقتصادي معين. [37]

7-تيسير الاستفادة من مهارات الفنيين والأيدي العاملة بصورة أفضل وعلى نطاق واسع، من خلال تطبيق مبادئ تقسيم العمل الفني والوطني، وهذا كفيل بإظهار وتنمية هذه القدرات والمهارات.

---

[35] نبيل حشاد، الجات ومنظمة التجارة العالمية: أهم التحديات في مواجهة العالم العربي، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2001، ص 58.

[36] كامل بكري، التكامل الاقتصادي، المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1984، ص 44.

[37] إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 51.

8-يؤدي التكتل الاقتصادي إلى تكوين بيئة استثمارية جذّابة، والتي يمكن من خلالها جذب الشركات متعدّدة الجنسيّات وبالتالي التأثير في حجم وقيمة الاستثمار الأجنبي المباشر، وما يترتب على ذلك من نقل التكنولوجيا، وتضييق الفجوة التكنولوجية الكبيرة بين الدول النامية والدول المتقدمة.

9-زيادة حدّة المنافسة، نتيجة اتّساع السوق ومن تمّ القضاء على ظاهرة الاحتكارات وما يترتب عليها من ارتفاع الأسعار وانخفاض مستوى الكفاءة الإنتاجية، بمعنى آخر فإن التكامل يؤدي إلى قيام المنافسة العادلة بين المشروعات الإنتاجية.

10-ارتفاع تكلفة الفرصة البديلة، نظرا لما يترتب على الانضمام إلى اتفاقية التكتل الإقليمي من معاملة تفضيلية وإلغاء التعريفات الممنوحة للدول الأعضاء في التكتل ويترتب على ذلك تقليل حجم الواردات للدول الأعضاء من باقي دول العالم ممّا يترتب عليه فقدان هذه الدول لسوقها للدول الأعضاء، وبالتالي تسعى الدول خارج التكتل بطلب الانضمام إلى التكتل إذا أتيحت لها فرصة الانضمام إليه ممّا يترتب عليه فتح أسواق الدول الأعضاء في التكتل لهذه الدول مرّة أخرى. [38]

[38] نبيل حشاد، مرجع سبق ذكره، ص 59.

11-عدم مقدرة البلدان النامية منفردة على القيام بالمشروعات الحديثة، والتي تتصف معظمها بعدم التجزئة من الناحية الفنية والاقتصادية، وذلك لاعتبارات تتعلق بالحجم الأمثل من جهة ولاعتبارات تتعلق بالتكنولوجيا الخاصة بمثل هذه المشروعات من جهة أخرى. [39]

12-كما أنّ وجود روابط اجتماعية وثقافية وروابط حضارية وتاريخية بين شعوب الدول الداخلة في ترتيب إقليمي خاصة ما يتعلّق القرب الجغرافي تعدّ من المقوّمات الضرورية لإقامة هذه التكتلات نظرا لاشتراكها في تحقيق نفس المصالح ونفس الأهداف.

من خلال ما سبق يتّضح أنّ التكتّل الاقتصادي ليس هدفا في حدّ ذاته، ولكنّه أداة ووسيلة لتحقيق هدف أو أهداف معيّنة، فبالنسبة للدول المتخلفة فالهدف التي تسعى لتحقيقه يتمثل أساسا في تنمية اقتصادياتها وتطويرها، فيمكن القول أنّ أهداف الدول النامية من التكتل والتكامل ليست أهدافا ديناميكية بقدر ما هي هيكلية، تشمل تنمية صناعات جديدة وتنسيق بين الاستثمارات وتوزيعها بين مجموعة الأقطار الأطراف في عملية التكامل على أسس تحقق التوفيق بين اعتبارات الكفاءة واعتبارات العدالة، حتّى لا يتحمل عدد من هذه الأقطار بقسط من تكاليف التكامل أكبر بكثير ممّا يعود عليها منه من منافع، باعتبارها من الشروط الضرورية لنجاح العملية التكاملية.

---

[39] محمد الشريف منصوري، إمكانية اندماج اقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد للتجارة، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2009، ص 78.

ثانيا: شروط نجاح التكتلات الاقتصادية الإقليمية

يجب أن تتوافر في التكتلات الاقتصادية الإقليمية مجموعة من العوامل والشروط الأساسية لكي يمكنها من النجاح في تحقيق أهدافها، والتي تتمثل في:[40]

1-مستوى التطوّر الاقتصادي لكل دولة، بنيتها الإنتاجية خاصة في جانبها الصناعي بالإضافة إلى مدى التوفر الحقيقي لعناصر الإنتاج والموارد الطبيعية، فهي عوامل تساعد على تدعيم وتكثيف الامتيازات والفوائد التي يمكن أن تجنبها الدول الأعضاء.

إنّ نجاح التكامل الاقتصادي يعتمد كذلك على مدى تباين التخصص الإنتاجي في الدول الأعضاء بوجه عام، لأن هذا التباين يمكن الدول من الحصول على ميزة توسيع حجم السوق، وفي حالة تشابه الهيكل الإنتاجي في هذه الدول تفقد مثل هذه الميزة قيمتها إلى حد كبير، وبالتالي يفقد التكامل الاقتصادي أثره كتنظيم تنشيط التبادل التجاري بين مجموعة الدول الأعضاء. [41]

2-توافر البنى الأساسية الملائمة، إن عدم توفر شبكة نقل ومواصلات مهمة، لا يتيح إمكانية انتقال وفورات الحجم والوفورات الخارجية، حيث يصبح من المتعذر توسيع حركة التبادل التجاري بين منطقة وأخرى داخل نطاق التكتل، كما يتعذر أيضا تنمية اقتصاديات المناطق المختلفة بصورة مشتركة، ولاسيما فيما يخص نواحي تكامل عمليات الاستثمار والمشاريع الإنتاجية واستغلال الموارد والعناصر الإنتاجية على مستوى المنطقة كلّها.

---

[40] عبد الوهاب شمام، التكامل الصناعي بين بلدان المغرب العربي، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[41] إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 57.

3–تنسيق السياسات الاقتصادية: ونقصد بذلك ضرورة التنسيق والانسجام بين السياسات التجارية المالية والنقدية بين الأطراف المعنية، وهي تعتبر أحد الشروط الأساسية في زيادة المبادلات داخل المنطقة التكاملية، فعلى سبيل المثال فإن غياب التنسيق والتشاور بين الدول الأعضاء في مجال تحديد أسعار الصرف (العملات الوطنية فيما بينها) والتي تتم على أساسها تسوية المعاملات التبادلية والتجارية بين الدول الأعضاء قد تقلل من معدلات نمو المبادلات بين دول المنطقة لصالح المبادلات الخارجية (خارج المنطقة).

ويعتبر تنسيق سياسات الاستثمار أمرا ضروريا بشكل يؤمن تنمية اقتصادية إقليمية متوازنة، حيث يتم وضع سياسة إقليمية للاستثمار تؤمن تنمية متجانسة لمختلف أقطار الدول المتكاملة، فيجب أن تهدف السياسة الإقليمية للاستثمار إلى تحقيق توزيع عادل لمزايا الإنتاج، حيث أنّ أحد الأهداف التي يرمي إليها تنسيق السياسات الاقتصادية لبلدان المنطقة في توزيع عادل لمكاسب التكتل. [42]

4–النظام التعويضي، أي توزيع عادل لمكاسب التكتل من خلال وضع آلية مشتركة بغية اتخاذ عدد من الإجراءات التصحيحية تفاديا لأن يكون هناك أي عضو أكثر تضررا بفعل انضمامه إلى تجمع إقليمي ما، ويتطلب هذا النظام وضع نظام تفضيلي لعضو أو عدّة أعضاء يكونون أكثر تضررا أو أقل استفادة، وقد تكون الآثار السلبية لعملية التكامل بالنسبة لعضو ما كما يلي:

---

[42] المرجع السابق، ص 58.

- تأثيرها على ميزان المدفوعات.

- على مستوى التشغيل.

- على مستوى الأسعار.

- على مستوى الإيرادات العامة (بسبب إلغاء الرسوم الجمركية).

- انسحاب عوامل الإنتاج والكفاءات نحو الدول الأكثر تقدما، وتراجع جاذبية الدول الضعيفة للاستثمارات، وبالتالي لا مفر من اتخاذ إجراءات مشتركة حول هياكل الإنتاج للحيلولة دون حدوث اختلالات اقتصادية واجتماعية تربك عملية الإنتاج.

5-توفر الإرادة السياسية: يجب على الحكومات التي تتفاوض للارتباط بالتزامات ستؤدي في نهاية الأمر إلى خلق مؤسسات وهيئات للاندماج الإقليمي أن تدرك منذ البداية أنّه سوف يتم التنازل عن جزء من صلاحياتها وسيادتها الاقتصادية وحتّى السياسية لصالح هذه المؤسسات لتمكينها من القيام بمهامها بحرية أكبر خاصة في ميدان المراقبة والتنسيق بين السياسات.

المطلب الثاني: آليات التكامل الاقتصادي الإقليمي ومراحله

قبل التطرق الى دراسة النظرية الاقتصادية التي توضح اثار التكامل الاقتصادي الإقليمي على اقتصاديات الدول الأعضاء، يتعين الوقوف على الآليات المتبعة للوصول الى التكامل بين الدول، ثم ننتقل الى الاشكال المختلفة له حسب المدخل التجاري.

أوّلا: آليات التكامل الاقتصادي الإقليمي ومداخله

هناك عدة مداخل لتحقيق التكامل الاقتصادي الاقليمي، أي أنه لا توجد آلية واحدة يجب الاعتماد عليها للوصول الى التكامل الاقتصادي، بل هناك العديد من الآليات والمداخل والتي يمكن عرضها فيما يلي:

1: مدخل تحرير التجارة

يعني تحرير التجارة تخفيض الحواجز الجمركية التي تقف في وجه التدفقات التجارية بين الدول أعضاء التكامل ولقد سارت عملية تحرير التجارة في خطين رئيسيين: [43]

الأول: التحرير الجماعي للتجارة الدولية، وذلك من خلال الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات)

الثاني: هو الإطار الإقليمي الذي تم من خلال اتفاقيات التكامل الاقتصادي سواء بين الدول المتقدمة أو الدول النامية، حيث يمكن القول أن التكامل الاقتصادي في الإطار الإقليمي يكون أكثر فاعلية من الإطار الدولي، وعلى الرغم من أن ألية تحرير التجارة تعتبر ضرورية لتحقيق التكامل إلا أنها غير كافية في حد ذاتها، حيث إن الاقتصار عليها لتحقيق التكامل يؤدي إلى

[43] هشام محمد احمد عمارة، الاتجاهات الحديثة في التكتلات الاقتصادية الشرق أوسط، اطروحة دكتوراه في الحقوق، جامعة الإسكندرية، كلية الحقوق، 2004، ص154.

العديد من الآثار السلبية التي ينتج عنها في النهاية تعطيل عملية التكامل بدلا من تحفيزها، ومن أهم تلك الآثار السلبية نجد أثرين. [44]

الأثر الأول: في حالة وجود تباين في مستويات النمو بين الدول الأعضاء في التكتل، قد يؤدي الى انتقال السلع وعناصر الإنتاج من الدول الأقل نموا الى الدول الأعلى نموا، وهذا من شأنه أن يجعل التباين بين مستويات النمو أكثر سوءا مما كان عليه سابقا.

الأثر الثاني: الاقتصار على هذا المدخل في عملية التكامل قد يخلق توزيعا غير عادل لمنافع و تكاليف التكامل، وهو ما يعطل عملية التكامل، حيث أثبتت تجارب التكامل في الدول النامية أن حصر التكامل في عملية تحرير التجارة، يؤدي الى خلق سوق واسعة للسلع الاستهلاكية يجعل هذه الدول تصبح أدوات لحماية نشاط الشركات متعددة الجنسيات التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها، مع أن الدول التي تسعى للتكامل وما يجعلها على استعداد للتخلي عن بعض الأنشطة الأقل كفاءة مقابل الحصول على فرص أكبر من الأنشطة التي تتمتع فيها بكفاءة عالية، أي ان المشكلة التي تواجهها الدول النامية هي كونها بحاجة إلى الدخول في أنشطة جديدة حتى ولو كانت قد سعت إلى الإحلال محل الواردات، فالتكامل الاقتصادي الذي يعتمد على مجرد تحرير انتقال السلع وعناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء و فرض حماية تجاه

---

[44] محمد لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها، مركز دراسات الوحدة العربية، الجزء الأول، بيروت، 1976، ص 94.

العالم الخارجي، قد يكون من نتائجه زيادة صعوبات هذه الدول بسبب الآثار الناجمة عن هذه الاستراتيجية في حد ذاتها.[45]

2: مدخل التكامل القطاعي

التكامل الاقتصادي أما ان يكون شاملا لجميع قطاعات الاقتصاد في الدول الأطراف، أو يكون قطاعيا يقتصر على قطاع أو عدة قطاعات محددة من اقتصاداتها. [46]

ويرى بعض الاقتصاديين أن التكامل الاقتصادي القطاعي هو الطريقة غير المباشرة والأسلوب التدريجي لتحقيق التكامل الشامل، ويستند هذا الرأي إلى فكرة أساسية، وهي أن التكامل الشامل قد لا يكون موضع ترحيب من طرف الحكومات لأنه يتطلب تنازلا كبيرا عن سيادة الدولة وسلطاتها السياسية والاقتصادية، إضافة الى ما قد يترتب عليه في المدى القصير من هزات اقتصادية قد تعصف بالتكامل وتعجل بنهايته. ومن هدا المنطلق فان هذا المدخل يعتمد الأسلوب المتدرج لتحقيق التكامل وان نجاحه يشجع الحكومات على السير في طريق التكامل وتوسيعه ليشمل قطاعات أخرى، وخير مثال على ذلك أن التعاون القطاعي في مجال الفحم والصلب في مطلع الخمسينات كان أساسا لقيام المجموعة الاقتصادية الأوروبية. [47]

---

[45] محمد محمود الامام، العمل الاقتصادي العربي المشترك، المفهوم وتطوره، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الرابع، العدد الثاني، معهد التخطيط القومي، 1996، ص 24.

[46] محمد لبيب شقير، مرجع سبق ذكره، ص 64.

[47] هشام محمد احمد عمارة، مرجع سبق ذكره، ص154.

وبما أن نظرية التكامل السائدة في الاقتصادات الرأسمالية الصناعية ترى أن تحقيق التكامل يتطلب بصفة أساسية إزالة القيود والعقبات بجميع أنواعها أمام انتقال السلع وعناصر الإنتاج، وذلك لأن هذه النظرية تعتبر أن هذا الامر هو الذي يحقق أكفأ توزيع واستخدام ممكن لعناصر الإنتاج في هذه الدول في مجموعها وبين قوى الإنتاج المختلفة، والتكامل يكون عاما وشاملا إذا أزيلت القيود والعقبات على انتقال السلع وعناصر الإنتاج بين قطاع أو قطاعات محدودة في اقتصاديات الدول الأعضاء دون بقية القطاعات الأخرى، أما بالنسبة للبلدان النامية فينبغي النظر إلى التكامل القطاعي باعتباره نوعا متميزا عن التكامل الاقتصادي الشامل وذلك لسببين:[48]

السبب الأول: يتمثل في ان معظم تلك الدول قد اتبعت في تجارتها التكاملية النموذج الذي يقوم على مجرد تحرير حركات السلع وعناصر الإنتاج على غرار النموذج المطبق في الدول الرأسمالية.

والسبب الثاني: أنه لا يوجد بصفة عامة استراتيجية طويلة الاجل لعملية التكامل فيما بينها بحيث يمكن اعتبار التكامل القطاعي جزءا من عملية التكامل عامة.

ومن ناحية أخرى يرى بعض الاقتصاديين أن التكامل القطاعي يمكن أن يكون هدفا في حد ذاته وليس مجرد أسلوب او الية لتحقيق التكامل العام الشامل، لأن التكامل القطاعي يمكن أن يؤدي الى تحقيق فوائد لها أهميتها لأقطار التكامل وذلك في ظل ظروف وأوضاع وشروط

[48] محمد لبيب شقير، مرجع سبق ذكره، ص 63.

معينة، فمثلا إذا تم تنفيذ التكامل القطاعي في صناعات لم تستفد بعد من وفورات الحجم الكبير فإنه يمكن أن يؤدي إلى فوائد ذات أهمية كبيرة في هذه الفروع والصناعات للبلدان الأطراف، وهذه الاستفادة الكبيرة نسبيا الناتجة عن وفورات الحجم الكبير قد تكون أهم العوامل الاقتصادية التي تدعم الاتجاه الى التكامل القطاعي في البلدان النامية نظرا لصعوبة تحقيق التكامل العام الشامل فيما بينها، وتجدر الإشارة إلى أن التكامل القطاعي قد يثير بعض المشكلات المتعلقة بتوزيع منافع التكامل وتكاليفه بين الدول الأطراف فيه، وهي مشكلات يجب حلها وفقا لأسس ومعايير توفق بين اعتبارات الكفاءة واعتبارات العدالة ويتم الاتفاق عليها من جميع أطراف التكامل.[49]

3: مدخل التكامل التنموي

يشكل التكامل الاقتصادي بين الدول النامية عنصرا هاما في بنيان استراتيجيات التنمية، ولذلك لابد من أن يوضع مفهومه وترسم أهدافه ومداخله وأدواته ضمن تلك الاستراتيجيات، بما في ذلك ما تشمله من توجهات أساسية وأليات متنوعة تتميز بالترابط والتماسك والتناسق الداخلي. وتعد مشكلة التنمية الاقتصادية هي القاسم المشترك بين الدول النامية ولعل قيام تكامل اقتصادي ناجح فيما بينها يتوقف الى حد بعيد على مسالة ربط هذا التكامل بإحداث تنمية حقيقية وهي الهدف الأسمى لقيام التكامل الاقتصادي، ولكن القوى الخارجية مازالت تعرقل طموحات الدول النامية في احداث تنمية حقيقية لاقتصاداتها، يتم فيها التحرر من روابط

[49] هشام محمد احمد عمارة، مرجع سبق ذكره، ص 155.

التبعية للدول الرأسمالية المتقدمة وتحقيق الاستقلال الاقتصادي والتوجه لعملية التنمية الاقتصادية لتلبية الحاجات الأساسية للمواطنين والاعتماد على الذات. [50]

4: مدخل المشروعات المشتركة

وبما أن التكامل الاقتصادي يختلف بالنسبة للدول النامية عنه بالنسبة للدول الصناعية المتقدمة، حيث أن التكامل الاقتصادي بين بلدين أو أكثر من البلدان النامية يتلخص في أنه نوع من التطور الهيكلي الذي يتحقق من خلاله التشابك في العملية الإنتاجية بين اقتصاديات الدول الأعضاء طبقا لتخطيط انمائي لهذه الاقتصاديات، الامر الذي ينتج عنه أحداث تنمية في هذه الدول.

وعلى هذا فان المشروع المشترك بين مجموعة من الدول النامية يجب– لكي يساهم في عملية التكامل– أن يكون له تأثير مباشر على عملية التشابك العضوي الإنتاجي والتبادلي بين هذه الدول، ويتضمن المشروع المشترك كل صور المشاركات التي تقام على أساس المشاركة براس مال وتؤدي الى تكوين كيانات ذاتية وتقام على أساس المشاركة التعاقدية التي لا ترقى الى مرتبة المشاركة في راس المال وتسعى الى تثبيت علاقات تعاقدية مع الأطراف المعنية بهدف تحقيق أهداف اقتصادية، وهي إما مؤقتة أو ذات أجال طويلة وهناك العديد من المشروعات المشتركة التي تحقق الترابط لاقتصاديات الدول الأطراف مثل:[51]

---

[50] المرجع السابق، ص 156.

[51] سميح مسعود برقاوي، المشروعات العربية المشتركة الواقع والافاق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1988، ص18.

1- مشروعات البنية الأساسية التي تقام بين عدة دول بهدف الربط بينها مثل الطرق والاتصالات والشبكات الكهربائية.

2- مشروعات تقام في إحدى الدول بهدف تحقيق مصالح جماعية لباقي الأطراف مثل إقامة مركز البحث العلمي أو التطوير التكنولوجي تستفيد منه جميع الأطراف.

3- مشروع يقام في بلد طرف ويستمد العناصر اللازمة لإنتاجه من الأطراف الأخرى.

4- مشروع يقام في بلد طرف ويقوم بتسويق منتجاته في البلاد الأطراف.

وبصفة عامة فان المشروعات المشتركة هي من بين الوسائل التي يمكن أن يتحقق عن طريقها التكامل الاقتصادي، وهي تؤدي دورا هاما في تحقيق الترابط بين اقتصاديات الدول كما أن نجاحها يعني دفعة قوية لعملية التكامل.

وحتى تؤدي المشروعات المشتركة دورها ينبغي أن تقوم على درجة من التشابك العضوي والانتاجي بين الدول الأطراف وألا يقتصر دورها على التأثير القطري او تزيد من التبعية للخارج بعيدا عن تلبية حاجات سكان الأقاليم الأساسية، بالإضافة الى هذا فانه يلزم وجود تنسيق بين المشروعات المشتركة التي تقام في البلدان الأطراف في عملية التكامل وذلك بسبب الندرة النسبية للموارد.

ويجب أيضا أن يراعى عند اختيار المشروعات أن تكون طبقا لأولويات التنمية ومتطلباتها، وذلك بهدف رفع معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي هي مقصد التكامل الاقتصادي.

ثانيا: مراحل التكامل الاقتصادي الإقليمي ودرجاته وفق المنهج التجاري

تتعدّد صور التكامل الاقتصادي وفقا لدرجة التنسيق الاقتصادي الذي تعقد بمقتضاه اتفاقية إنشاء التكتل، ويمكن القول بأنّ هذه الاتفاقيات تأخذ أشكالا متفاوتة، وتتفاوت درجة هذا التكتل بقد ما تتنازل به الدول الأعضاء عن جزء من اختصاصاتها السيادية لصالح التكتل حتّى تصل إلى مرحلة التكامل الاقتصادي الكامل (التام).

توجد عدّة آليات ومداخل لتحقيق التكامل الاقتصادي من أبرزها تحرير التجارة بين الدول الأعضاء إضافة إلى بعض المداخل الأخرى مثل مدخل التكامل الإنتاجي ومدخل المشروعات المشتركة، إلاّ أنّ هذه الأخيرة رغم أهميتها في خلق نوع من التعاون الاقتصادي بين الدول فهي لا تدخل ضمن درجات التكامل الاقتصادي، بحكم أنّها لا تستلزم عادة انتهاج سياسات موحدة لا بين الأطراف المشاركة فيها، ولا تجاه الأطراف الأخرى، في حين أن مراحل ودرجات التكامل المختلفة تتضمن نوعا أو أكثر من هذه السياسات الموحدة.

وقد كانت محاولة بيلا بلاسا للتفرقة بين الدرجات المختلفة للتكامل الاقتصادي بمثابة الخطوة الأولى في هذا الاتجاه، حيث أنّه وضع ترتيبا لدرجات سلم التكامل الاقتصادي بدأ بمنطقة التجارة الحرة، ثمّ الاتحاد الجمركي، فالسوق المشتركة، ثمّ الوحدة الاقتصادية، وانتهاء بالتكامل الاقتصادي التام، في حين يرى البعض الآخر أنّها تقتصر على منطقة التجارة الحرّة والاتحاد الجمركي فالسوق المشتركة وأخيرا الوحدة الاقتصادية، كما يضيف فريق ثالث التكامل النقدي باعتباره شكلا مميزا من أشكال التكامل الاقتصادي الإقليمي، وحديثا يرى فريق رابع أنّ التكامل

المالي يعدّ شكلا هامّا يجب إدراجه في سلم التكامل الاقتصادي الإقليمي، وفيما يلي نقوم باستعراض درجات التكامل الاقتصادي مع توضيح أهم ما تتميز به كل مرحلة عن المراحل الأخرى للتكتل.

1: اتفاقية التفضيل الجمركي (منطقة التجارة التفضيلية)

تكون مجموعة من الدول في اتفاق تجارة تفضيلية عندما تطبق فيما بينها قيود على المبادلات التجارية أقل من تلك المطبقة مع العالم الخارجي، حيث تتفق مجموعة من الدول فيما بينها على انتهاج أسلوب المعاملة التفضيلية على تجارتها البينية، أي الاتفاق على تخفيض القيود وتخفيض الرسوم الجمركية على جميع أو بعض الواردات التي يكون مصدرها الدول الأطراف في الاتفاقية، مقارنة بتلك المفروضة على الواردات ذاتها التي يكون مصدرها من الدول غير المنظمّة إلى الاتفاقية، [52] ويمكن تسجيل مجموعة من الملاحظات:[53]

– تشتمل هذه الصورة التكاملية على مجرّد تخفيض القيود الجمركية وغير الجمركة دون إلغائها، فهي إذن تعد نوع من المعاملات التفضيلية الجمركية التي ترمي إلى زيادة التبادل التجاري الإقليمي بين دولتين أو أكثر.

– تنصب هذه الصورة من صور التكامل على الشق السلعي للتجارة الإقليمية، ولا تمتد إلى الشق النقدي للتجارة الإقليمية بين هذه الدول.

---

[52] محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الإقليمي، مرجع سبق ذكره، ص 42.

[53] سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص 37.

– تحتفظ الدول الأعضاء في منطقة التفضيل الجزئي بحق صياغة وتحديد نمط سياستها القطرية في المجالات الجمركية وغير الجمركية دون الدخول في ترتيبات مشتركة مع باقي الدول الأعضاء في هذا الجانب.

من خلال ما سبق، فإن اعتبار منطقة التفضيل الجزئي درجة من درجات التكامل تقابلها شكوك كبيرة بين الاقتصاديين لبساطة وتواضع الترتيبات التكاملية فيها، حيث أنّ اعتبارها درجة من درجات التكامل الاقتصادي، يلغي الفرق بين التكامل والتعاون الاقتصادي، مثلما هو موضّح سابقا، وبالتالي يمكن النظر إليها على أنّها مرحلة تمهيدية من جانب الدول الأعضاء للبدء في عملية التخطيط لإدماج أسواق السلع والخدمات أي الدخول في منطقة تجارة حرّة.

2: منطقة التجارة الحرّة

تعد هذه الصورة من صور التكامل أولى درجات سلم التكامل الاقتصادي، وفيها يتم إلغاء القيود والحواجز الجمركية وغير الجمركية على حركة السلع والخدمات فيما بين الدول الأعضاء في المنطقة مع احتفاظ كل دولة عضو بتعريفتها الجمركية تجاه بقية دول العالم. [54]

وتعرف منطقة التجارة الحرّة بأنّها اتفاقية يتم بموجبها إلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين الدول الأعضاء على المنتجات ذات المنشأ المحلي أي يتم إنتاجها في بلدان المنطقة، مع احتفاظ كل دولة بتعريفتها الجمركية تجاه الدول الأخرى غير الأعضاء في المنطقة ممّا يسمح

[54] حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر "النظرية والتطبيق"، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998، ص 08.

باختلاف الرسوم والحواجز الجمركية المطبقة من جانب الدول الأعضاء على التبادل مع باقي العالم، وبعد إقامة المنطقة تبقى للدول الأعضاء مطلق الحرية في تحديد سياستها الجمركية الخارجية وفقا لمصالحها. [55]

وبما أنّه من حق البلدان الأعضاء الاحتفاظ بسياستها التجارية الخارجية، فإنّ ذلك يمثل تهديدا بحدوث ظاهرة إعادة التصدير، وما يتولد عنها من احتمالات انحراف التجارة عن طرقها الطبيعية داخل نطاق المنطقة، وخاصة كلّما كان هناك اختلاف وتفاوت ملحوظ في الرسوم الجمركية الخارجية للدول الأعضاء، فغالبا ما يؤدّي عدم توحيد هذه الرسوم إلى اشتداد عمليات إعادة التصدير، حيث يزيد احتمال تسلل وتسرّب بعض المنتجات الأجنبية المنشأ إلى داخل نطاق المنطقة، أي دخول السلع إلى الدولة العضو ذات التعريفة الجمركية الأقل ثم إعادة تصديرها إلى باقي دول المنطقة، وذلك تفاديا للرسوم الجمركية الأعلى المفروضة عليها.[56]

تعمل الدول الداخلة في منطقة تجارة حرّة على تفادي هذه المشكلة من خلال تبني بما يعرف بقواعد المنشأ من خلال تحديد الشروط الواجب توافرها في السلعة لإكسابها صفة المنشأ الوطني للدولة، بحيث أنّه لا يمكن إعفاء السلعة من الرسوم الجمركية إلاّ في حالة انطباق قواعد المنشأ عليها.

ويصعب تحديد منشأ السلعة إذا ما تمّ إنتاجها في أكثر من دولة على عكس السلع المنتج كليا في دولة واحدة، ويعتبر المبدأ العام المستخدم لتحديد منشأ السلعة في هذه الحالة أن يكون

---

[55] محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص 44.

[56] إكرام عبد الرحيم، مر ع سبق ذكره، ص 63.

منشأ السلعة هو آخر دولة نتج فيها تغيير جوهري للمدخلات من خلال عملية التصنيع سواء من حيث الاسم التجاري، الاستخدام والصفات، ولا توجد طريقة محددة تحظى بقبول عام لتحديد ما إذا كان التغيير الذي تمّ في دولة ما يمكن اعتباره تغييرا جوهريا أم لا بل هناك ثلاثة معايير مستخدمة لتحديد ذلك، مع العلم أنّه غالبا ما تكون هذه المعايير مكملة لبعضها البعض، وهذه المعايير هي:[57]

– تغيير البند الجمركي: يعتبر منشأ السلعة هو الدولة التي نتجت فيها العملية الإنتاجية للخامات المستوردة عن سلعة تندرج تحت بند جمركي مختلف.

– القيمة المضافة: وتعتمد على تحديد الحد الأدنى لنسبة القيمة المضافة الوطنية التي تحتويها السلعة.

– تحديد عمليات إنتاجية محددة: يتم تحديد عمليات تصنيع أو تشغيل محددة يجب إجراؤها على المدخلات في الدولة لإكسابها صفة المنشأ الوطني.

وتختلف اتفاقات مناطق التجارة الحرّة عن بعضها البعض فيما يخص الطرق المتبناة لتحديد منشأ السلعة.

ويتبين ممّا سبق أنّ هذه المرحلة هي أضعف وابسط أنواع التنظيمات الاقتصادية من حيث تنازل الدول الأعضاء عن بعض سيادتها، حيث تحتفظ هذه الدول الأطراف بكامل سيادتها

[57] حنان حسين رمضان نظير، مرجع سبق ذكره، ص 08.

داخل حدودها الإقليمية ما عدا فيما تلتزم به من إلغاء للتعريفة الجمركية على تبادل المنتجات فيما بينها فقط، وقد تكون قاصرة على بعض المنتجات دون البعض الآخر.

3: الاتحاد الجمركي

يعد الاتحاد الجمركي مرحلة أكثر تقدما ودرجة أعلى من منطقة التجارة الحرّة، حيث أنّ الاتحاد الجمركي يتضمن إضافة إلى ما تأخذ به منطقة التجارة الحرّة من إلغاء للرسوم الجمركية وغير الجمركية على انتقال السلع بين البلدان الأعضاء، إلتزام هذه البلدان بتوحيد أنظمتها الجمركية، وبتطبيق تعريفة جمركية واحدة تجاه العالم الخارجي (الدول غير الأعضاء)، تحل محل التعريفات الوطنية التي كانت قائمة قبل قيام الاتحاد، وبعد قيامه تتولى جهة إقليمية (تشارك فيها الدول الأطراف) إدارة السياسة الجمركية للجميع، ممّا يمثل قدرا من التكامل الإيجابي،[58] ويمكن تعريف هذه الصورة التكاملية في شكل معادلة على النحو التالي:[59]

الاتحاد الجمركي

=

منطقة تجارة حرّة + تعريفة جمركيّة موحدّة في مواجهة العالم الخارجي

ويتبيّن من هذا أنّ الاتحاد الجمركي يستلزم عددا من الإجراءات هي:

– إزالة كافة الحواجز والقيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة على التجارة البينية لدول الاتحاد، وهذا ما يعبر عنه بمنطقة تجارة حرّة.

---

[58] محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص 40.

[59] سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص 40.

– إقامة سياج جمركي موحّد من خلال فرض تعريفة جمركية واحدة تجاه دول العالم الخارجي.

– القيام بالإجراءات اللاّزمة الخاصة بتعديل الاتفاقيات التجارية مع الدول غير الأعضاء، لعدم تعارض نصوصها مع التزامات هذه الدول تجاه بعضها البعض. [60]

– الامتناع عن عقد أي اتفاقيات جمركية أو تجارية بين دولة عضو والعالم الخارجي.

من هنا يمكن تلخيص الاتحاد الجمركي في أربعة مكوّنات رئيسيّة هي:[61]

1–وحدة القانون الجمركي والتعريفة الجمركية.

2–وحدة تداول السلع بين الدول الأعضاء.

3–وحدة الحدود الجمركية والإقليم الجمركي بالنسبة لبقية دول العالم غير الأعضاء في الاتحاد.

4–توزيع حصيلة الرسوم الجمركية المفروضة على واردات الدول الأعضاء من العالم الخارجي حسب معادلة يتفق عليها، وتتولى توزيع الأنصبة بين الدول الأعضاء.

يتّضح من هذا أنّ الاتحاد الجمركي من خلال توحيد مستوى الرسوم الجمركية في كل الدول الأعضاء في مواجهة العالم الخارجي، يتفادى الوقوع في مشكلة إعادة التصدير التي تواجهها

---

[60] كامل بكري، مرجع سبق ذكره، ص 24.

[61] سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص 41.

منطقة التجارة الحرّة، وما ينجم عنها من احتمالات انحراف التجارة عن طرقها الطبيعية داخل نطاق المنطقة. [62]

من هنا يمكن القول أنّه في حالة منطقة التجارة الحرّة تخلت الدولة العضو عن جزء من سيادتها الإقليمية بإلغاء التعريفة الجمركية بينها وبين الدول المتكتلة، أمّا في حالة الاتحاد الجمركي فإنّ الدولة العضو قد تخلّت إلى جانب ذلك عن جزء كبير من سيادتها فيما يتعلق بتحديد تعريفة جمركية خارجية أو بوضع جدار جمركي موحد لكافة الدول الأعضاء.

4: السوق المشتركة

هي درجة أكثر تقدما من درجات التكامل الاقتصادي السابقة، يتم من خلالها القضاء على قدر كبير من التمييز بين الاقتصاديات القومية، هذا ما يجعلها أكثر اندماجا على ما كانت عليه في المراحل السابقة، فبالإضافة إلى إزالة الرسوم والحواجز الجمركية بمختلف أنواعها وإحاطة اقتصاديات الدول المتكاملة بسياج جمركي واحد تجاه دول العالم الخارجي، يتم من خلال السوق المشتركة إلغاء القيود على حركة عوامل الإنتاج أي أنّها تتميز بحرية انتقال عنصري العمل ورأس المال بين الدول الأعضاء ممّا يسمح بإعادة توزيع هذه العناصر بين مجالات الإنتاج وتحقيق أكفأ استخدام لعناصر الإنتاج المتاحة، وبذلك تصبح الدول الأعضاء سوق واحدة تنتقل في داخلها السلع الوطنية بحرية تامة، كما يصبح في استطاعة العمال أن

[62] إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 64.

يعملوا في أي منطقة أو مشروع فيها دون تمييز، كما يستفيد أصحاب رؤوس الأموال من إمكانية استثمار أموالهم في أي موقع ضمن نطاق السوق.[63]

ويمكن التعبير عن هذه الدرجة التكاملية بالمعادلة التالية:

السوق المشتركة = الاتحاد الجمركي + تحرير انتقالات عناصر الإنتاج

وفي ظلّ السوق المشتركة يصبح التنسيق بين سياسات الدول الأعضاء في النواحي المالية والنقدية والاجتماعية من الأهمية بمكان، بل إنّه يصبح ضروري لكمال أسواق السلع وعوامل الإنتاج، وإلاّ ترتّب على اختلاف مثل هذه السياسات تمييز بين السلع أو عوامل الإنتاج يكون من شأنه أن يجعل حرية انتقالها غير محقق في الواقع،[64] وهو ما تسعى إلى الوصول إليه المرحلة التالية من عملية التكامل الاقتصادي وهي الاتحاد الاقتصادي.

5: الاتحاد الاقتصادي

حيث تعتبر درجة أعلى في سلم التكامل الاقتصادي الإقليمي بالقياس إلى الدرجات السابقة عليها، وهي تضيف إلى ما حققته سابقاتها من إلغاء للقيود المفروضة على تبادل السلع وانتقال عناصر الإنتاج، قدرا أكبر من خطوات التكامل الإيجابي، وذلك بإحداث تنسيق بين السياسات المختلفة للدول الأعضاء، كالسياسات النقدية والمالية الاجتماعية وغيرها من السياسات

---

[63] كامل بكري، مرجع سبق ذكره، ص 43.

[64] إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 65.

الاقتصادية، [65] بقصد إزالة التمييز الناشئ عن التباينات في هذه السياسات بين الدول الأعضاء. [66]

ولهذا يمكن صياغتها في شكل معادلة بسيطة كالتالي:

الاتحاد الاقتصادي

=

السوق المشتركة + عملية تنسيق أو تجانس السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء

ويقصد بالاتحاد الاقتصادي إدماج اقتصاديات الدول المتقدمة في اتحاد واحد، وذلك عن طريق تجميع الموارد والعوامل الإنتاجية المادية والبشرية وتوجيهها بشكل يتّفق مع الوضع الجديد، وتوفير حرية الانتقال والعمل بين دول الاتحاد المختلفة، وتيسير انتقال رؤوس الأموال والسلع والمنتجات المختلفة بين المناطق الموحدة، وذلك بقصد زيادة الإنتاج وتنمية الاستثمارات وتكامل العمليات الاقتصادية. [67]

6: الإتحاد الاقتصادي والنقدي

وتتحقق في هذه الصورة من صور التكامل أقصى درجات الاندماج بين الاقتصاديات القومية للدول الأعضاء حتى أنّها تصبح مجرد أقاليم جزئية من الإقليم الاقتصادي الكبير،

---

[65] محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الإقليمي "بين النظرية والتطبيق"، مرجع سبق ذكره، ص 41.

[66] بيلا بلاسا، مرجع سبق ذكره، ص 10.

[67] إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 66.

ففيها لا يكتفي بتحرير كامل لحركات السلع وعناصر الإنتاج بين البلدان الأعضاء، والعمل على تنسيق السياسات، بل يجري توحيد هذه السياسات الاقتصادية النقدية والمالية والاجتماعية، بحيث تتحوّل الدول المندمجة إلى اقتصاد واحد، تحدد سياساته المختلفة سلطة عليا فوق وطنية تكون قراراتها ملزمة بالنسبة لجميع الدول الأعضاء.[68]

وتعدّ نشأة السلطة الاقتصادية الاتّحادية تميزها إزاء السلطات القومية للدول الأعضاء بمثابة إتمام لعملية التكامل الاقتصادي، ففي ظلّ التكامل الاقتصادي التام تفقد السلطات الاقتصادية القومية تميزها وتذوب وتندمج في سلطة واحدة اتّحادية عليا، وتمارس هذه السلطة الاتّحادية العليا مظاهر سيادتها، فتضع السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والتجارية والاجتماعية للاتّحاد ككل، ويكون لها ميزانية واحدة وعملة واحدة تتداول في أنحاء الدول الأعضاء وتحل محل العملات القومية لهذه البلاد.[69]

ومن خلال هذه الصورة والمرحلة الأقصى للاندماج الاقتصادي الإقليمي يختفي كل أثر للتمييز بين الاقتصاديات الوطنية للدول وبين المواطنين في أي جزء من الدول المتّحدة وتتحقق في هذه الصورة من صور التكامل الاقتصادي أعلى درجات الاندماج بين الدول الأعضاء، ممّا يرفع مستويات النمو ويحقق الرفاهية الاقتصادية للشعوب المتكاملة وهي أسمى أهداف التكامل الاقتصادي.

---

[68] محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الإقليمي "بين النظرية والتطبيق"، مرجع سبق ذكره، ص 41.

[69] عمرو محمد يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 32.

وهكذا فإن المنهج الذي اقترحه بالاس، والذي حظي بقبول واسع، يبدأ في مجال التجارة، أي بما يعرف بتكامل التجارة، ثم يضيف تكامل عناصر الإنتاج، ويضيف إليهما تكامل السياسات، وما يجمع بين هذه الصور جميعا أنها تحقق التكامل من خلال الأسواق المختلفة: أسواق السلع وأسواق عناصر الإنتاج، والأدوات المستخدمة في إدارة هذه الأسواق وهي أدوات السياسة الاقتصادية كما هي معروفة في الاقتصادات التي تعمل وفق نظام السوق، لذلك فإن هذا المنهج يعتبر أنه تكامل عن طريق السوق وآلياته، والتمييز السابق بين المراحل الخمس هو تقسيم لأغراض التصنيف، إذ أنه يمكن أن تتداخل بعض الصيغ، وخاصة عملية تنسيق السياسات التي قد تظهر في مراحل مبكرة.[70]

ويتضح مما تقدم أنه مع تقدم الحركة على مسار التكامل يتسع نطاق السياسات الاقتصادية التي يجري التنسيق والتوحيد بينها، وتزداد درجة الإلزام بها، وينقل جانب متزايد من عمليات اتخاذ القرارات الاقتصادية الكلية إلى مركز إقليمي.

[70] محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الإقليمي "بين النظرية والتطبيق"، مرجع سبق ذكره، ص 41.

المحور الثالث:

ماهية الاتحاد الجمركي

المحور الثالث: ماهية الاتحاد الجمركي

تعرف نظرية الاتحاد الجمركي "بأنها ذلك الفرع من نظرية التعريفة الجمركية الذي يعالج أثر التغييرات في القيود التجارية المنطوية على تمييز على المستوى الجغرافي". [71] ومنه يمكن القول إنها نظرية تقدم الإطار المناسب لتحليل ودراسة أي نظام تجاري تمييزي مع تقييم آثاره الاقتصادية على باقي دول العالم.

وقد اهتمت النظرية بمقارنة التحرير الإقليمي بالتحرير الشامل للتجارة، فركزت على الجانب الاستاتيكي المقارن، أي المقارنة بين وضعين: مع التحرير وبدونه، ويستخدم في المقارنة معيار الرفاهية العالمية، الراجعة إلى رفع كفاءة استخدام الموارد وما يعنيه من خفض للتكاليف والأسعار، بما يرفع فائض المستهلك، وما يصحب ذلك من إمكان زيادة حجم الاستهلاك، ويذهب الفكر الكلاسيكي إلى أن هذا المعيار يبلغ أقصاه إذا كانت الحرية شاملة، ومن ثم فإن التحليل يسعى لمعرفة مدى قدرة الترتيبات الإقليمية على تحقيقه بالقياس إلى هذه الرفاهة القصوى.

وكان الرأي السائد عند الاقتصاديين الكلاسيك أنه طالما أن الاتحاد يمثل خطوة أولية على طريق تحرير التجارة العالمية، فإنه يعود بالنفع على أعضائه، ومن ثم فإنه يكون ذا نفع لرخاء العالم أجمع، فيرى فاينر أنه من الصعب منذ البداية تقرير ما إذا كان الاتحاد الجمركي يعتبر أمرا مفيدا، وأوضح أن هذا الاستنتاج ليس صحيحا بالضرورة.

---

[71] محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الإقليمي "بين النظرية والتطبيق"، مرجع سبق ذكره، ص 71.

يعتبر فاينر Jacob Viner هو رائد نظرية الاتحاد الجمركي من خلال دراسته التي ظهرت عام 1950 في كتابه The customs union issue، الذي تناول فيه بالبحث والدراسة آثار إقامة اتحاد جمركي على تخصيص الموارد الدولية، وعلى عكس الاعتقاد السائد في تلك الفترة والذي يفترض أن إقامة الاتحاد الجمركي يعتبر خطوة على طريق حرية التجارة الدولية تؤدي إلى زيادة الرفاهية، فقد رأى فاينر أن إقامة الاتحاد الجمركي يمكن أن يؤدي إلى تحسين أو تدهور عملية تخصيص الموارد، بالإضافة إلى ذلك، فإنه رأى أن الاتحاد الجمركي يمكن أن يؤدي إلى خلق التجارة أو تحويل التجارة.[72]

ويقصد بخلق التجارة تحول استهلاك من مصدر مرتفع التكلفة نسبيا سواء محليا أو مستوردا من الخارج إلى دولة عضو في الاتحاد تمثل مصدرا منخفض التكلفة نسبيا، وبالتالي فإن خلق التجارة يعمل على زيادة الرفاهية الاقتصادية لكل من الدول الأعضاء والعالم ككل، حيث يمثل خطوة في اتجاه التخصص وفقا للمزايا النسبية، وينقسم خلق التجارة إلى أثرين:

– أثر الإنتاج: وهو الوفر في التكلفة الحقيقية للسلع التي كانت تنتج محليا بتكلفة مرتفعة نسبيا، والناتج عن انخفاض أو إلغاء الإنتاج المحلي منها وإحلاله بالواردات الأقل تكلفة من الدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد.

– أثر الاستهلاك: وهو الأثر الذي أغفله قانون فاينر للاتحادات الجمركية، حيث يعبر هذا الأثر عن الإسهام النظري والتحليلي للاقتصادي ميد J. E. Meade في بناء النموذج الأساسي

[72] Jacob Viner, The customs unions issue, anderson Kramer Assoctates, Washington, DC 1961, p 43.

للاتحاد الجمركي، [73] وهو أول من أشار إلى هذا التمييز وقد أطلق على أثر الاستهلاك أثر التوسع، وهو الزيادة في الاستهلاك من السلع التي أصبحت تستورد من الدولة الشريك في الاتحاد المنخفضة التكلفة نسبيا والبديلة للسلع المحلية أو المستوردة مرتفعة التكلفة نسبيا.

ويعني هذا الأثر أنه نتيجة لإزالة القيود الجمركية بين الدول الأعضاء، يصبح في إمكان إحداها استيراد منتج معين من دولة أخرى في الاتحاد بسعر أرخص مما يتم إنتاجه به محليا، ونتيجة لذلك يحدث أثران: الأوّل خروج بعض المنتجين المحليين الذين ترتفع تكاليف إنتاجهم عن سعر الاستيراد، واستيراد ما يعوض هذا النقص، والثاني هو استفادة المستهلكين من خفض السعر مما يدفعهم إلى زيادة استهلاكهم، وبالتالي تجاوز التوسع في الاستيراد لما يكفي لتعويض النقص في الإنتاج المحلي، ومعنى هذا أن الدول الأخرى في الاتحاد بدأت تصدر منتجات لم تكن تستطيع تصديرها إلى تلك الدولة بسبب القيود الجمركية التي أزيلت، هذا الأثر بشقيه يعني حدوث تجارة لم تكن قائمة من قبل وهو المقصود بخلق التجارة، وهو أثر حميد على المستويين الإقليمي والعالمي نظرا لما يعود به من نفع على الإنتاج والاستهلاك وتحسين كفاءة استخدام الموارد.

أما تحويل التجارة، فيقصد به تحويل الواردات من دولة غير عضو في الاتحاد منخفضة التكلفة نسبيا إلى دولة عضو ذات تكلفة أعلى وذلك بفعل التحيز الجمركي ضد الدول غير الأعضاء، ويؤثر ذلك بالسلب على الرفاهية الاقتصادية لبعض الدول الأعضاء والعالم.

---

[73] James E. Mead, The theory of customs unions, North Holland publishing company, Amsterdam, chp II and III, 1950, pp 29-52.

ويعني هذا الأثر أنه وقبل قيام الاتحاد تقوم كل دولة عضو باستكمال احتياجاتها عن طريق الاستيراد، وذلك من الدول ذات أقل تكلفة، وهي قد تكون من غير أعضاء الاتحاد، هذه الواردات تصل إلى المستهلكين بعد دفع الرسوم الجمركية عليها، وتمثل الرسوم المحصلة إيرادات للدولة، أي أن قيمة السلع المستهلكة تحتوي على جزء يذهب كعملات أجنبية إلى الخارج، بينما الباقي هو تحويل داخلي بين الأفراد والحكومة، فإذا حدث نتيجة لإزالة الرسوم الجمركية البينية أن أمكن لبعض الدول الأعضاء في الاتحاد أن يصدروا نفس السلعة إلى تلك الدول، فإن ما سيدفع فيها من عملات أجنبية يكون أكبر مما كان يدفع إلى المنتجين الخارجيين، وإلا لتحقق التصدير من تلك الدول قبل إزالة الرسوم، والذي يدفع إلى تحول الاستيراد إليهم هو أن المستهلكين يحصلون عليها بسعر أقل من سعر المنتج الخارجي مضاف إليه الرسوم، غير أن هذا يتم مقابل دفع مبلغ أكبر من النقد الأجنبي للحصول على السلعة، وهو ما يمثل خسارة على الدولة المستوردة إذ تضطر إلى تصدير قدر أكبر من منتجاتها للحصول على نفس الكميات، وفي الوقت نفسه تفقد الحكومة جانبا من إيراداتها من الرسوم الجمركية، فتحتاج إلى البحث عن بديل له، من ناحية أخرى يكون المنتج الخارجي الأكثر كفاءة قد فقد جزءا من أسواقه حل محله فيه منتجون أعلى تكلفة، الأمر الذي يعني إنقاصا لكفاءة استخدام الموارد على المستوى العالمي.

ويتوقف الأثر النهائي للاتحاد الجمركي على الفارق بين الأثرين، وسنبين ذلك فيما يلي.

المحور الرابع:

اثار الاتحاد الجمركي

المطلب الأوّل: الآثار الستاتيكية للاتحاد الجمركي

من أجل توضيح الآثار الستاتيكية للاتحاد الجمركي، أي إظهار فكرتي خلق التجارة، وتحويل التجارة، سوف يتم الاعتماد على التحليل البياني الذي تجري في إطاره التفرقة بين الآثار الاقتصادية للاتحادات الجمركية المؤدية إلى خلق التجارة على الرفاهية الاقتصادية من ناجية، وبين الآثار الاقتصادية للاتحادات الجمركية المؤدية إلى تحويل التجارة على الرفاهية الاقتصادية. [74]

يقوم التحليل الاقتصادي لنظرية الاتحاد الجمركي على مجموعة من الفروض تماثل تلك التي تقوم عليها النظرية التقليدية في التجارة الدولية، وعلاوة على ذلك يضع فاينر لقانونه مجموعة من الفروض الإضافية التالية:

– افترض فاينر في جانب الطلب عدم وجود إمكانيات للإحلال، بمعنى أن جميع المرونات السعرية للطلب مساويا للصفر، أي عديمة المرونة.

– افترض فاينر في جانب العرض خضوع الإنتاج للظروف النفقة الثابتة، بمعنى أن جميع مرونات العرض مساوية لما لا نهاية.

إلى جانب هذه الفروض فإن النموذج الأساسي لنظرية الاتحاد الجمركي كما وضعه فاينر يفترض أن:

1–يتكون النموذج من ثلاث دول: الدولة H، والدولة الشريكة لها P والعالم الخارجي W، وتعتبر الدولتان H وP دولا صغيرة الحجم بالنسبة لنصيبهما من التجارة الدولية، وبالتالي فهي دول متلقية للأسعار ولا تتمكن من التأثير على معدلات التبادل الدولي، ومنه يكون منحنى عرض العالم الخارجي أفقيا.

---

[74] أُنظر:

– سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص ص 64–74.

– محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الإقليمي "بين النظرية والتطبيق"، مرجع سبق ذكره، ص ص 72–88.

- Jacob Viner, The customs unions issue, Op-cit, P 43.

- James E. Mead, The theory of customs unions, Op-cit, PP 29-52.

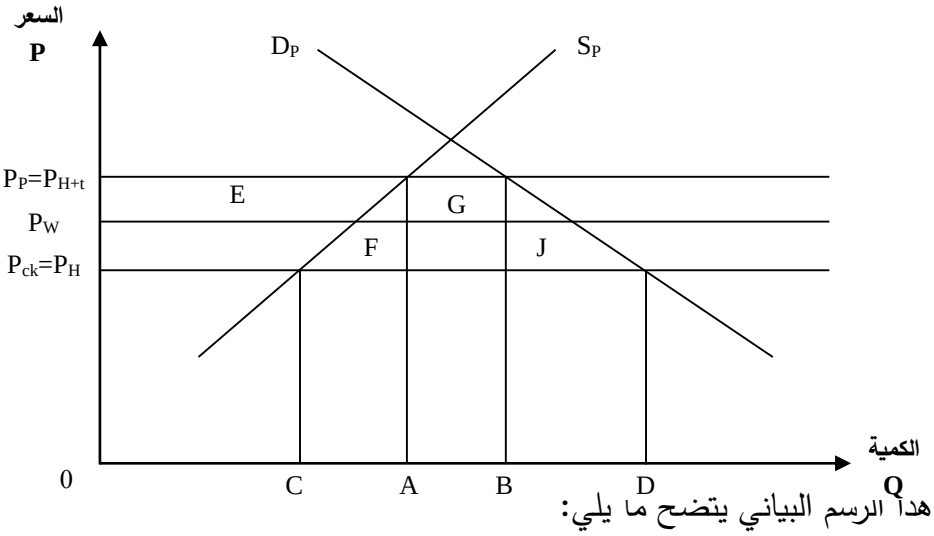
2-يتم إنتاج سلعتين 1 و2، ويتم إنتاج السلعتين في كل دولة من الدول بحيث نعتبر الدولة H هي المصدر الأكثر كفاءة في إنتاج السلعة 1 وبالتالي $P_H < P_W$، بينما يعتبر العالم الخارجي W هو المصدر الأكثر كفاءة في إنتاج السلعة 2 وبالتالي $P_W < P_H$.

3-خضوع الإنتاج في القطاع المنافس للواردات في كل دولة من الدول إلى تزايد التكاليف بينما يخضع الإنتاج في قطاع التصدير إلى ثبات التكاليف، وبالتالي تتخذ منحنيات عرض الصادرات للدول الأعضاء شكل خط أفقي وهو ما يعني قدرة الدول الأعضاء في التكتل على إشباع طلب الدولة الشريكة على الواردات بالكامل عند سعر ثابت وبدون الحاجة إلى الاستيراد من العالم الخارجي بعد إقامة التكتل.

1-خلق التجارة: القوة الإنشائية للاتحاد الجمركي:

شكل رقم (01):

آثار خلق التجارة على الرفاهية الاقتصادية



في هذا الرسم البياني يتضح ما يلي:

- تمثل المنحنيات S_P وD_P جداول العرض والطلب (المحلي) للدولة (P) على السلعة 1 قبل تكوين الاتحاد الجمركي.

- تم افتراض أن منحنى عرض الدولة (H) مرن مرونة لا نهائية، ولهذا تم التعبير عن هذا الوضع بالخط الأفقي P_H.

– يمثل المنحنى P_{H+t} منحنى عرض الدولة (H) بعد إضافة التعريفة الجمركية للدولة (P).

يتضح من الشكل أن الدولة (P) تستهلك المسافة (OB) (الاستهلاك المحلي) من السلعة 1 قبل تكوين الاتحاد الجمركي، حيث تنتج الدولة (P) محليا الكمية (OA) في حين يتم استيراد الكمية (AB) من الدولة (H)، حيث أنه وفقا لفروض النموذج $P_{H+t} < P_{W+t}$، وتمثل المساحة رقم 3 مقدار الدخل المتحقق من طرف الرسوم الجمركية للدولة (P).

والسؤال المطروح هنا: ماذا يحدث بعد تكوين الاتحاد الجمركي وإلغاء التعريفة الجمركية التي كانت تفرضها الدولة (P) على تجارتها مع الدولة (H)؟

بعد تكوين الاتحاد الجمركي يتضح من الرسم البياني ما يلي:

– ينخفض سعر واردات الدولة (P) إلى $P_{ck} = P_H$، ويزداد استهلاك الدولة (P) من السلعة 1 ليصبح مساويا إلى (OD)، وتنخفض الكمية المنتجة محليا إلى (OC).

– زيادة واردات الدولة (P) من السلعة 1 لتصبح المسافة مساوية (CD)، وهذا يعني استفادة المستهلكين في الدولة (P) نتيجة لإزالة القيود المفروضة (الرسوم الجمركية) على وارداتها من الدولة (H) بمقدار المساحة (1+2+3+4)، وهذا ما يعبر عنه بالكسب الكلي، والذي لا يمثل المكسب الصافي بالنسبة للدولة (P) حيث:

– المساحة (E) في الشكل البياني رقم (01) تمثل فائض المنتج الذي كان يغطيه المنتجون المحليون قبل تكوين الاتحاد الجمركي، تحول إلى المستهلك في ذات الدولة.

– المساحة (G) تمثل مقدار إيرادات الدولة من رسومها الجمركية قبل تكوين الاتحاد، والذي تحول إلى المستهلك في ذات الدولة.

– وبالتالي فإن صافي أثر هذا الاتحاد هو ارتفاع فائض المستهلك بمقدار المساحة F+J، فالمساحة (F) تمثل وفرا في التكلفة الحقيقية للإنتاج المحلي الذي تم إحلاله بواسطة زيادة واردات الدولة (P)، وهو الأثر

على الإنتاج الناشئ بسبب تكوين الاتحاد الجمركي، فالكمية (CA) يتم إنتاجها بتكلفة أقل من ذي قبل، أي إنتاجها من مصدر أكثر كفاءة.

والمساحة (J) يمكن اعتبارها عائدا صافيا للمستهلكين، حيث يمكن القول إنها تمثل الأثر على الاستهلاك، فهو يمثل الزيادة الصافية في الاستهلاك.

ونستنتج من هذا وجود أثرين لخلق التجارة على كل من الإنتاج (إسهام فاينر في بناء النظرية الأساسية للاتحاد الجمركي)، والأثر على الاستهلاك، وهو إسهام ميد في بناء هذه النظرية، ولقد جمع هاري جونسون هذين الأثرين معا تحت مسمى "الأثر الكلي أو المكسب الكلي من خلق التجارة" نتيجة لتكوين الاتحاد الجمركي بين دولتين، [75] ومنه يمكن تصنيف هذه الآثار إلى مجموعتين:

المجموعة الأولى: تتعلق بالآثار الموجبة على الإنتاج لتكوين الاتحاد الجمركي، وهي الآثار التي تشير إلى الحالة التي تشهد تحولا للإنتاج من المصادر الإنتاجية الأعلى تكلفة –أي الأقل كفاءة –إلى المصادر الإنتاجية الأقل تكلفة –أي الأعلى كفاءة –.

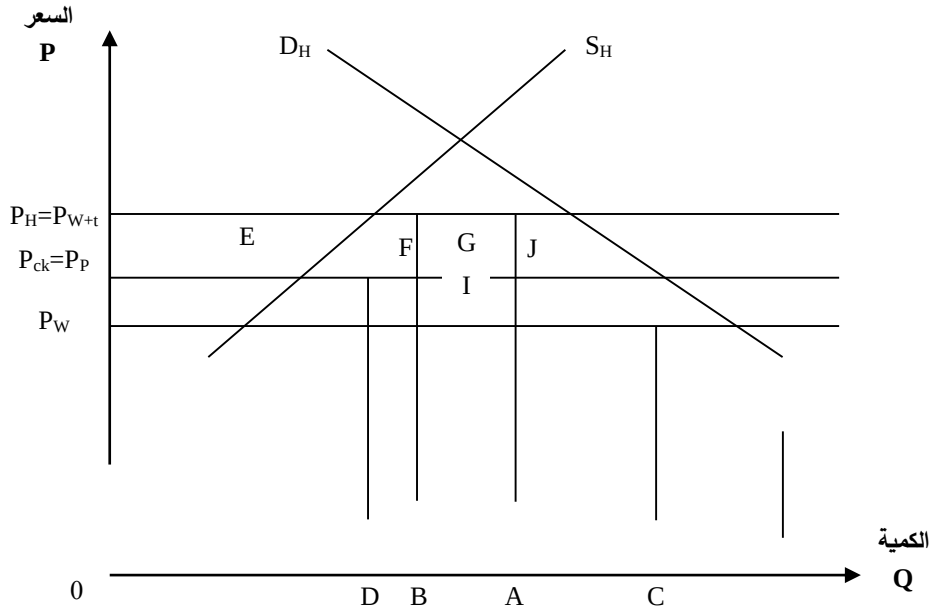
المجموعة الثانية: فتتناول الآثار الموجبة على الاستهلاك الناشئة عن تكوين الاتحاد الجمركي، وهي الآثار التي تشير إلى تلك الحالة التي تزداد فيها الدخول الحقيقية للمستهلكين، أي زيادة الكمية المشترات من السلع من أي كمية معطاة من الدخل النقدي، وذلك نتيجة لانخفاض مستوى الأسعار بعد قيام الاتحاد.

[75] سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص 67.

2-تحويل التجارة: القوة التحويلية للاتحاد الجمركي:

شكل رقم (02):

آثار تحويل التجارة على الرفاهية الاقتصادية



من خلال هذا الشكل يتضح ما يلي:

- تمثل المنحنيات S_H وD_H العرض والطلب (المحلي) للدولة (H) على السلعة (2).

- تعبر الخطوط الأفقية P_H وP_H عن منحنيات العرض اللانهائية في الدولة (P) والعالم الخارجي (W)، حيث كانت الدولة (H) تستورد السلعة من (W) العالم الخارجي فقط بالسعر (P_{W+t}) نظرا لأن $P_P > P_W$ حيث أن العالم الخارجي (W) أقل تكلفة في إنتاج السلعة وبالتالي $P_{P+t} > P_{W+t}$.

- تستهلك الدولة (H) الكمية (OA) من السلعة (2) قبل قيام الاتحاد الجمركي، وهذا الاستهلاك موزع كما يلي: (OB) إنتاج محلي أي يتم تغطيتها من مصادر الإنتاج المحلية، في حين المسافة (BA) تمثل حجم واردات الدولة (H) من العالم الخارجي (W).

بعد تكوين الاتحاد الجمركي يتضح من الرسم البياني ما يلي:

– ينخفض السعر المحلي إلى سعر الدولة (P_P) دون التعريفة الجمركية ($P_{ck} = P_P$)، وزيادة استهلاك الدولة (H) من السلعة (2) إلى الكمية (OC) حيث تنخفض الكمية المنتجة محليا إلى (OD) وترتفع الكمية المستوردة إلى (DC).

– تمثل الكمية (BA) الكمية التي تحول استيرادها من المصدر (W) منخفض التكلفة إلى المصدر (P) مرتفع التكلفة نتيجة قيام الاتحاد الجمركي، وهو تحويل للتجارة.

– تمثل المساحة (J+F) أثر خلق التجارة حيث تمثل المساحة (F) أثر الإنتاج، والمساحة (J) أثر الاستهلاك.

– تمثل المساحة (G+I) انخفاض أو نقص في الإيراد الجمركي للدولة (H).

وبسبب وجود كل من أثري خلق التجارة وتحويل التجارة فإن أثر الاتحاد الجمركي على الرفاهية الاقتصادية للدولة (H) غير محدد، فقد أدى الاتحاد الجمركي إلى ارتفاع فائض المستهلك بمقدار المساحة (E+F+G+J) فتمثل المساحة F الزيادة في فائض المستهلك نتيجة استيراد الكمية (DB) من الدولة (P) بتكلفة أقل بدلا من إنتاجها محليا بتكلفة أعلى، وتعكس المساحة (J) أثر الاستهلاك حيث تعبر عن الزيادة في فائض المستهلك نتيجة زيادة الاستهلاك بالكمية (AC) عند السعر الأقل (P_{ck})، أما المساحة (E) فتمثل الانخفاض في فائض المنتج الذي تحول إلى فائض مستهلك وأخير تمثل المساحة (G) الانخفاض في الإيراد الجمركي الذي تحول إلى المستهلكين في (H)، إلا أن خسارة الحكومة فيما يخص الإيراد الجمركي ليست المساحة (G) فقط، وإنما المساحة (I+G) حيث تمثل (I) الانخفاض في الإيراد الجمركي نتيجة الاستيراد من (P) بدلا (W) والتي لا تعوض بارتفاع في فائض المستهلك بل تمثل تكلفة التحول إلى مصدر مرتفع التكلفة في شكل خسارة في الإيراد الجمركي، وبالتالي فإن صافي أثر الاتحاد الجمركي على الرفاهية الاقتصادية للدولة (H) هو المساحة I–(F+J)، فإذا كانت (F+J) > I أصبح هذا الأثر موجبا أما إذا كانت (F+J) < I يكون الأثر سالبا على الرفاهية الاقتصادية.

من خلال هذا النموذج يوضح فاينر أن التكتل الإقليمي يكون خالقا للتجارة ومفيد للرفاهة الاقتصادية لكل دولة من الدول الأعضاء وللتكتل ككل إذا كانت هذه الدول الأعضاء هي المصدر الأكثر كفاءة لإنتاج السلع المصدرة مقارنة بباقي دول العالم، ولكن إذا كانت بعض أو إحدى الدول الأعضاء مصدرا أقل كفاءة بالنسبة لسلعة ما، فإن الاستفادة من إقامة التكتل تعود على هذه الأخيرة دون الدول الأخرى الأعضاء التي كانت تستورد من مصدر أكثر كفاءة غير عضو وتحولت إلى مصدر أقل كفاءة هي الدولة العضو، نظرا لتعرضها لأثر تحويل التجارة الناتجة على الخسارة في الإيراد الجمركي بشكل أساسي ونتيجة التحول إلى الاستيراد من مصدر أقل كفاءة أيضا، وهو ما قد يفوت أثر خلق التجارة الذي تحققه هذه الدول الأعضاء، وبالتالي يظهر أن أثر إقامة التكتل على الرفاهية الاقتصادية للدول الأعضاء مجتمعة والعالم أيضا قد يكون ضارا أو غير محدد.

والواقع أن الأثر الصافي لإقامة التكتل الاقتصادي يتوقف على عدة عوامل، تؤدي لأحد الأثرين أو كليهما، وهذه الاعتبارات تحدد ما يعرف بالآثار الستاتيكية للاتحاد الجمركي، وهي:[76]

1-اتساع المنطقة الاقتصادية للاتحاد الجمركي بمعنى زيادة عدد الدول المشتركة فيها وكبر حجمها وارتفاع كفاءتها الإنتاجية حيث يؤدي ذلك إلى زيادة احتمالات وجود مصادر أكثر كفاءة للانتاج بها وبالتالي وجود فرص أكبر لحدوث خلق التجارة.

2-انخفاض الحواجز التجارية في الدول الأعضاء قبل قيام الاتحاد الجمركي حيث يخفض ذلك من احتمالات حدوث تحويل التجارة ويحد من الخسارة في الإيراد الجمركي.

3-انخفاض تكاليف النقل والمواصلات فيما بين الدول الراغبة في التكتل حيث أن ارتفاع هذه التكاليف تشكل عائق في وجه مزيد من التخصص والتبادل التجاري.

---

[76] حنان حسين رمضان نظير، مرجع سبق ذكره، ص 27.

4-يكون أثر تحويل التجارة المترتب على الاتحاد الجمركي أقل كلما كانت نسبة اعتماد أعضائه على التجارة الخارجية مع العالم الخارجي بالنسبة للناتج القومي قبل التكامل ضئيلة، وذلك لأن ارتفاع هذه النسبة يعني حصول الدول على معظم احتياجاتها من العالم الخارجي وبالتالي مع قيام الاتحاد الجمركي بين هذه الدول تزداد فرصة تحول الاستيراد من خارج التكتل إلى داخله أي من المصادر الأكثر كفاءة إلى الأقل كفاءة وبالتالي احتمال تحقيق أثر تحويل التجارة أكبر.

5-أن تكون الزيادة في واردات الدولة من شركائها في الاتحاد الجمركي أكبر من الانخفاض في وارداتها من باقي دول العالم عقب تكوين الاتحاد.

6-قيام الاتحاد الجمركي بين الشركاء التجاريين الطبيعيين أي بين دول تتمتع بعلاقات تجارية متبادلة كثيفة قبل الاتحاد مقارنة بعلاقاتها بباقي دول العالم.

7-إنشاء آلية لتوزيع الإيراد الجمركي على الدول الأعضاء في حالة التكتل في شكل الاتحاد الجمركي فغياب هذه الآلية قد يؤدي إلى توزيع غير عادل لهذه الإيرادات مما قد يؤدي غلى نزاعات داخلية بين الدول الأعضاء إلى الحد الذي قد يؤثر على نجاح التكتل.

المطلب الثاني: التحليل الحديث لنظرية التكامل الاقتصادي الإقليمي

تعتبر الاثار السابق دراستها ذات طبيعة ساكنة، أي أنها لا تتضمن تغيير جوهري في ظروف العرض والطلب، وأما الآثار الديناميكية فتتضمن تغييرات في جانب العرض بحيث تتحقق زيادة أو إضافة للإنتاج ليس فقط في مرحلة واحدة بل تستمر عبر الزمن، وتمثل الآثار الديناميكية الآثار المختلفة التي تترتب على الدخول في الاتحاد الجمركي والتي تمكن أساسا من رفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء.

أوّلا: الآثار الديناميكية للتكامل الاقتصادي

تبين فيما سبق ذكره الأثر الستاتيكي للاتحاد الجمركي على الرفاهية الاقتصادية للدول الأعضاء في الاتحاد، نتيجة اتساع نطاق التبادل التجاري فيما بينهم، ويلاحظ بأن التحليل المتقدم وهو امتداد للتحليل التقليدي في التخصص والتجارة الدوليتين يبدأ بافتراض قدر معين من الموارد الاقتصادية لينتهي ببيان أثر قيام الاتحاد الجمركي على الاستخدام الأمثل لهذه الموارد، حيث أن هذه الآثار تعتبر ذات طبيعة ساكنة، حيث أنها لا تتضمن أي تغيير جوهري في ظروف العرض والطلب، كذلك هي آثار تتحقق مرة واحدة لذلك توصف بأنها ستاتيكية.

إن هذا التحليل الستاتيكي يغفل في الحقيقة الجانب الآخر للتكامل، والذي يتعلق بآثاره في المدى البعيد ليس على كيفية الحصول على أكبر ناتج ممكن وأكبر إشباع ممكن من القدر الحالي من الموارد الاقتصادية، ولكن على كيفية زيادة هذا القدر المحدود من الموارد كمًّا وكيفًا عبر الزمن، والتي أطلق عليها عوامل إعادة الهيكلة والتي تتضمن تغيرات في جانب العرض بحيث تحقق زيادة أو إضافة للإنتاج ليس فقط في مرة واحدة بل تستمر عبر الزمن.

وتمثل الآثار الديناميكية الآثار المختلفة التي تترتب على الدخول في الاتحاد الجمركي والتي تمكن من رفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء، في ضوء كبر حجم السوق والاستفادة من وفورات النطاق وأثر زيادة حدة المنافسة وزيادة النفقات الاستثمارية وتحسين معدل التبادل الدولي للتكتل ككل، وبالتالي تزداد فرص النمو الاقتصادي في هذه الدول، وسنبين هنا باختصار أثر تلك العوامل على زيادة القدرة الإنتاجية.

1-تحقيق وفورات النطاق "اقتصاديات الحجم"

حيث ساعد الاتحاد الجمركي على الاستفادة من وفورات النطاق، فبإقامة الاتحاد الجمركي يتم خلق سوق واحدة واسعة بين الدول الأعضاء مما يمكن من تبني مستويات للإنتاج لم تكن ممكنة في ظل اقتصار

المبيعات على الأسواق المحلية الفردية لكل دولة، فمن المعروف أن إنتاج كثير من السلع الصناعية لا يتم بأقل تكلفة ممكنة إلا إذا كان حجم السوق من الاتساع بحيث يسمح بامتصاص إنتاج الحجم الأمثل للوحدة الإنتاجية، فإذا لم يصل حجم السوق للاتساع المطلوب فإن الإقدام على إنتاج السلعة يعني إقامة الوحدة الإنتاجية ذات الحجم الأمثل دون استخدامها لكامل طاقتها الإنتاجية مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الوحدة من الإنتاج.[77]

وتشير الحقائق إلى أن هناك ارتباطا طرديا بين اتساع السوق وارتفاع الإنتاجية، ولذلك فإن الدول النامية، التي تشكو عادة من صغر أسواقها تسعى إلى التكامل للاستفادة من هذا الأثر الحركي لعملية التكامل على النشاط الاقتصادي والنمو وبشكل أخص بالنسبة لإنتاجها الصناعي الذي كثيرا ما يكون مستواه متدنيا بسبب عدم وجود الطلب الكافي عليه وبالتالي إبطاء وتائر نمو هذا القطاع الحساس في الاقتصاديات النامية، فصغر حجم السوق قد يمنع الوحدات الإنتاجية من إمكانية الحصول على معدات وتجهيزات جديدة وتحسين أساليب التنظيم والإدارة لزيادة الإنتاجية والتقليل من تكاليف وأعباء الإنتاج، وبزيادة حجم السوق يزيد الطلب فيزيد الإنتاج وتتطور وسائل تحقيقه بل قد يؤدي ذلك إلى فتح المجال أمام الإنتاج الكبير والتخصص في صناعات معنية.[78]

ويترتب على تحقيق وفورات النطاق بسبب إقامة الاتحاد الجمركي ما أطلق عليه الاقتصاديون أثر إخماد التجارة، ويقصد به تحويل الاستيراد من مصدر منخفض التكلفة الحقيقية إلى الإنتاج المحلي الذي كان يمثل مصدرا مرتفع التكلفة، ولكن بسبب تحقيق وفورات النطاق المترتبة على إقامة الاتحاد الجمركي فهو يتحول إلى مصدر ذي تكلفة حقيقة أقل أي التحول إلى مصدر كفء اقتصاديا. [79]

---

[77] سيد نميري وسعد فتح الله، التكامل الاقتصادي لدول مجس التعاون الخليجي في ضوء الاتحاد الجمركي والنظرية الحديثة للتكامل، مجلة المنارة، المجلد 8، العدد 1، 2002، ص 149.

[78] عبد الوهاب شمام، التكامل الصناعي بين بلدان المغرب العربي، مرجع سبق ذكره، ص 57.

[79] حنان حسين رمضان نظير، مرجع سبق ذكره، ص 35.

2-تعزيز المنافسة (زيادة حدة المنافسة):

إن إقامة الاتحاد الجمركي وإلغاء الحواجز التجارية، يؤدي إلى زيادة درجة المنافسة التي يواجهها المنتجون المحلّيون من منتجي الدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد، حيث أن انتماء المنتجين إلى أكثر من دولة يدفع إلى احتدام المنافسة عنها في حالة انتمائهم إلى نفس الدولة، كما يقلل من الموافقة على الإجراءات التي تحمي المواطنين الأقل كفاءة، وفي نفس الوقت فإن كبر حجم المنشأة يمكنها من الإنفاق على البحث والتطوير لاكتساب حصة أكبر من السوق الذي يتيحه الاتحاد الجمركي، الأمر الذي يؤدي إلى مزيد من ديناميكية إقتصادات الأعضاء.[80]

وفي هذا الخصوص، فإنه يمكن الإشارة إلى العوامل التي يستطيع الاتحاد الجمركي من خلالها زيادة حدة المنافسة وتوسيع نطاقها داخل المنطقة التكاملية وهي:[81]

- توسيع نطاق السوق، وهي ما يهيئ الظروف لبقاء الوحدات الإنتاجية الأكثر كفاءة، وإزاحة الوحدات الإنتاجية الأقل كفاءة من نطاق النشاط الاقتصادي للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية.

- كسر حلقات الدوائر الاحتكارية المطلقة التي يعاني منها القطاع الصناعي، وتحويلها على الأقل إلى شكل احتكار القلة، أو صورة المنافسة الاحتكارية كأشكال تنظيمية للأسواق الإنتاجية والاستهلاكية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية، وكلما زاد عدد الدول الأعضاء في الاتحاد ساهم ذلك في انكسار قوة الاحتكارات القومية التي كانت تسيطر على السوق القومي لكل دولة عضو قبل تكوين الاتحاد الجمركي.

- تؤدي زيادة حدة المنافسة داخل المنطقة التكاملية إلى إعادة النظر في سياسات الدعم المختلفة التي تقدمها الدول الأعضاء للوحدات الإنتاجية المتعثرة، من أجل تجنب إعاقة التقدم الاقتصادي في المستقبل،

---

[80] محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الإقليمي "بين النظرية والتطبيق"، مرجع سبق ذكره، ص 90.

[81] حنان حسين رمضان نظير، مرجع سبق ذكره، ص 48.

من خلال انتهاج الدول الأعضاء سياسات إقليمية مختلفة عما كانت تتبعه من قبل من أساليب وطنية لدعم منتجاتها.

3-زيادة التشابك الاقتصادي

نتيجة تحقيق وفورات النطاق والتي تمكن من التخصص في مراحل إنتاجية وسيطة تعتمد على تغذية صناعات أخرى داخل المنطقة التكاملية، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع حجم التجارة البينية من خلال التوسع في التجارة بين المؤسسات، وهي الظاهرة الآخذة في التوسع عالميا في ظل تدويل الإنتاج.

4-تحسن معدلات التبادل الدولي للتكتل

إن الأثر التحويلي للاتحاد الجمركي أي أثر تحويل التجارة قد يعمل على زيادة الرفاهية الاقتصادية للتكتل ككل من خلال تأثيره الموجب على معدل التبادل الدولي، وذلك لأنه يؤدي إلى تخفيض طلب الدول الأعضاء على الواردات من العالم الخارجي وتخفيض عرضها للصادرات، مما يؤدي إلى تخفيض أسعار الواردات وزيادة أسعار الصادرات وبالتالي تحسين معدل التبادل الدولي، وهو ما يوضح أن تحويل التجارة قد يكون له أثر موجب على الرفاهية بالنسبة للتكتل ككل أي أن التكتل المحول للتجارة لا يسيء بالضرورة لرفاهية التكتل ككل، وذلك إذا كان التكتل يضم دولا كبيرة الحجم مما يجعل لها قوة سوقية أكبر.[82]

5-جذب الاستثمار

يؤدي إنشاء تكتل اقتصادي إلى خلق مناخ أفضل للاستثمار المحلي للاستفادة من اتساع السوق، ويؤدي التجاور الجغرافي إلى قيام صناعات في المناطق الحدودية تستفيد من وفورات النقل للتصدير عبر الحدود، من جهة أخرى يرتفع معدل الاستثمار نتيجة ارتفاع الناتج وبالتالي معدلات الادخار، مع إقدام المدخرات المحلية على الاستفادة من الفرص الاستثمارية التي تتوفر بسبب الاتحاد، كما أن الاستثمار الأجنبي يجد فرصة مناسبة للنفاذ إلى السوق التي يتيحها التكتل من خلال التوطن في أحد أعضاءه، خاصة إذا كان

---

[82] حنان حسين رمضان نظير، مرجع سبق ذكره، ص 27.

يخشى أن يؤدي التكتل إلى صعوبة في النفاذ إلى الأسواق من خلال التجارة، ولكن يلاحظ أنه إذا تفاوتت عوامل جذب رأس المال الأجنبي، فسيميل إلى التركز في بعض الدول الأعضاء على حساب غيرها، وقد كان هذا واحد من أهم المشاكل التي تواجه تكامل الدول النامية،[83] وهو ما سيتم دراسته والوقوف على حقيقته من خلال هذا البحث.

ثانيّا: التكامل الاقتصادي الإقليمي الإنمائي

إن ابتعاد التعريف التبادلي للتكامل عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي للبلدان النامية واقتصاره فقط على الجانب التجاري، دفع كثير من الاقتصاديين، إلى تجاوز هذا الإطار التبادلي التجاري، والبحث عن مجالات أكثر بعدا وشمولية لمفهوم التكامل، وإيجاد نوع من الارتباط بين شروط العملية التكاملية، والأهداف الاستراتيجية لعملية التنمية. [84]

يتعلق هذا البند بماهية المعالم والمكونات الممكن اقتراحها لنظرية جديدة للتكامل الاقتصادي الإقليمي بين الدول النامية، وذلك من خلال التأكيد على البناء النظري الذي تضمنه منهج لندر–حاتم للتكامل الاقتصادي الإقليمي الإنمائي، حيث أن الفرضية الرئيسية في هذا البناء النظري الجديد هي عدم كفاية النماذج السابقة لتحليل وتفسير ظاهرة التكامل الاقتصادي الإقليمي بين الدول النامية.

وفي هذا الخصوص، فإن نقطة البداية في النظرية الجديدة للتكامل الاقتصادي الإنمائي هي عدم صلاحية المفاهيم الخاصة بخلق التجارة وتحويل التجارة التي ارتكز عليها النموذج الأساسي النيو كلاسيكي للاتحادات الجمركية وهو بصدد تحليله لظاهرة التكامل الاقتصادي الإقليمي بين الدول المتقدمة في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية خلال النصف الثاني من القرن العشرين. [85]

---

[83] محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الإقليمي، مرجع سبق ذكره، ص 90.

[84] عبد الوهاب شمام، التكامل والتنمية: اية استراتيجية صناعية للبلدان النامية؟، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[85] عبد الوهاب حميد رشيد، مرجع سبق ذكره، ص 72.

أما النقطة الثانية في هذا البناء النظري الجديد لمنهج حاتم لتكوين درجات مختلفة من نماذج التكامل الاقتصادي الإنمائي فهي إحلال فكرتين جديدتين محل فكرتي خلق التجارة وتحويل التجارة، وتتعلق الفكرتان الجديدتان بما يلي: [86]

- **فكرة خلق التنمية** وهي الفكرة التي تشير إلى القوة الإنشائية للتنمية الاقتصادية التي يمارسها التكامل الاقتصادي الإقليمي في مجال زيادة ورفع كفاءة مستويات التوظف والإنتاج باقتصاديات الدول التي تتألف منها المنطقة التكاملية. ويعكس هذا التوسع في مجالات الإنتاج والتوظف تحولا واضحا في استراتيجيات التصنيع ذات التوجه الداخلي بحيث تحل استراتيجيات التصنيع ذات التوجه الإقليمي محل استراتيجيات التصنيع القطرية ذات التوجه الداخلي.
- **فكرة تحويل التنمية** وهي الفكرة التي تشير إلى حالة الانكماش في مستويات التوظف والإنتاج الناجم عن تكوين مشروع التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول النامية. وفي هذا الخصوص، فإنه يمكن إرجاع حالة الانكماش في مستويات التوظف والإنتاج إلى اختفاء أو اندثار بعض الوحدات الإنتاجية على إثر اندلاع المنافسة بين القطاعات أو الصناعات المتشابهة في الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية. ومن المعروف أن زيادة حدة المنافسة ترجع إلى تحرير التجارة البينية بين الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية.

وعلى هذا الأساس يصبح تكوين إحدى درجات سلم التكامل الاقتصادي الإقليمي بين مجموعة من الدول النامية مفيدا من وجهة نظر فكرة خلق التنمية، ويصبح ضارا من وجهة نظر تحويل التنمية. ويتوقف الأثر الصافي لتكوين مشروع التكامل الاقتصادي على ما إذا كان خلق التنمية أكبر أو أقل من تحويل التنمية. ويعتبر هذا الأثر الصافي موجبا إذا كانت قوة خلق التنمية أكبر من قوة تحويل التنمية، كما أن هذا الأثر الصافي يعتبر سالبا إذا كانت قوة خلق التنمية أقل من قوة تحويل التنمية.

---

[86] سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص 130.

وفي ضوء هذا التأصيل النظري لفكرتي خلق التنمية وتحويل التنمية، فإنه يمكن إبراز المعالم والمكونات التالية لنموذج لندر–حاتم للتكامل الاقتصادي الإنمائي. [87]

أوّلاً: يجب النظر إلى نموذج التكامل الإنمائي على أنه منهاج لتحويل استراتيجيات التنمية من النطاق القطري الضيق إلى النطاق الإقليمي الأكثر اتساعا. ويهيئ هذا المنهاج التكاملي الطريق للاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل الإقليمي كأحد آثار توسيع نطاق السوق لتحوله من النطاق القطري إلى النطاق الإقليمي. وتساعد هذه الصفة الجديدة التي تكتسبها الاستراتيجيات المتبعة لتوجيه دفة التنمية الإقليمية للدول الأعضاء داخل المنطقة التكاملية في تفادي الآثار السلبية التي صاحبت استراتيجيات التصنيع ذات التوجه الداخلي. [88]

ثانيًا: يجب النظر أيضا إلى "خلق التنمية" على أنه ظاهرة مفيدة تؤدي إلى توزيع أفضل للموارد الاقتصادية داخل المنطقة التكاملية. ويرجع هذا الأثر الإيجابي للقوة التنموية الإنشائية للتكامل الاقتصادي الإقليمي إلى إتباع سياسات تصنيعية أكثر كفاءة من تلك التي كان يتم إتباعها في ظل معايير التنمية القطرية أما "تحويل التنمية" فيجب اعتباره ظاهرة ضارة تؤدي غلى اختفاء كثير من الأنشطة الإنتاجية الأقل كفاءة على أثر تحرير التجارة الإقليمية بين الدول النامية الأعضاء في المنطقة التكاملية. فتحرير التجارة الإقليمية يؤدي إلى زيادة حدة المنافسة بين الوحدات الإنتاجية المتشابهة في أنشطتها الإنتاجية، كما تلزم الدول الأعضاء في الوقت نفسه على مراجعة سياسات الإعانات وترتيبات الصرف الأجنبي التي كانت تتبعها قبل تكوين مشروع التكامل الاقتصادي الإقليمي بين هذه الدول.

ثالثًا: تتجه نظرية التكامل الاقتصادي الإنمائي إلى النظر إلى تكوين إحدى صور التكامل الاقتصادي الإقليمي على أنه إطار للتوصل إلى تخصيص أفضل للموارد الاقتصادية في المستقبل، وليس تخصيص

---

[87] المرجع السابق، ص 131.

[88] عبد الوهاب حميد رشيد، مرجع سبق ذكره، ص ص 73–74.

أفضل لهذه الموارد في الوقت الحاضر. ويؤكد هذا المعنى على حقيقة بعينيها وهي أن التكامل الاقتصادي الإنمائي هو نموذج يوفر الإطار النظري لدراسته وتحليل أثر تكوين درجات سلم التكامل الاقتصادي الإنمائي على اتجاهات الاستثمار ودورها في زيادة الإنتاج في المستقبل. وفي ضوء هذه الحقيقة فإن نموذج التكامل الإنمائي لا يصلح لأن يكون إطارا نظريا مناسبا لدراسة وتحليل أثر تكوين درجات سلم التكامل الاقتصادي على أنماط التجارة الخارجية الإقليمية القائمة بالفعل، وانعكاسات ذلك على الرفاهية الاقتصادية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية.[89]

رابعا: تشترط نظرية التكامل الاقتصادي الإقليمي بين الدول النامية ضرورة احتواء نموذج التكامل الاقتصادي السالب وهو ما يعرف أيضا بالمدخل التجاري وعناصر من التكامل الاقتصادي الموجب في آن واحد، بحيث تدعم عناصر النوع الثاني قوى التكامل الاقتصادي المتولد عن النوع الأوّل، معنى ذلك أن نموذج التكامل الإنمائي يجب أن يشتمل على خطوات لتحرير التجارة البينية بين الدول الأعضاء وعلى خطوات أخرى بالتوازي معها من تنسيق وتوحيد السياسات الاقتصادية وسياسات التنمية الاقتصادية الإقليمية.

(89) عبد الوهاب شمام، التكامل والتنمية : أي استراتيجية صناعية للبلدان النامية؟، مرجع سبق ذكره، ص 19.

المحور الخامس:

نماذج للاتحادات الجمركية

المطلب الأوّل: تجربة الاتحاد الاوربي:

يمثل الاتحاد الأوربي الذي يضم في عضويته سبعة وعشرين دولة نموذجا واقعيا لنجاح استراتيجية التكامل الاقتصادي على صعيد القارة الأوربية، وتأكد نجاحه طيلة نصف قرن من الزمن، فيعتبر من أجدر التكتلات الاقتصـــادية القائمة حاليا، فهو نتاج عملية اندماج وتكامل مازالت في أوج نشـــاطها وتفاعلاتها، وتشـــحذ جهودها الأهداف الطموحة التي تســـعى إلى تحقيقها، ويأتي على رأســـها هدف اســـتكمال مقومات الوحدة الأوربية التي تؤهل أوربا كقوة دولية عظمى بوحدتها السياسية وتقدمها الاقتصادي والتكنولوجي وقوتها العسكرية.

أوّلا: مرحلة التكامل الاقتصادي الأوربي الرأسي

وصـــول الاتحاد الأوربي إلى ما هو عليه الآن هو نتاج الجهود المبذولة طيلة نصـــف قرن من الزمن انطلاقا من أهداف متواضعة، بدأت مع ميلاد الجماعة الاوربية للفحم والصلب بين عدد من الدول الأوربية في باريس 1951، وصولا إلى اتحاد اقتصادي ونقدي.

المرحلة الأولى: إقامة الاتحاد الجمركي

أعلن وزير الخارجية الفرنســي (روبارت شــومان) في ماي1949 عن اقتراح إنشــاء الجماعة الاقتصادية للفحم والصلب لحسم الصراعات والخلافات حول مناجم الفحم والصلب وما يرتبط بها من صـــناعات [(90)]، و بالفعل تم التوقيع على معاهدة باريس في 18 أفريل 1951 بين ســـت دول أوربية (فرنســـا، ألمانيا الاتحادية، إيطاليا، هولندا، بلجيكا،

[(90)] Jean Boulouis , Droit Institutionnel de l'union européene, 6 éme édition Montchrestien ,Delta. Paris. P 22.

لكســـمبورغ ولقد ارتأت هذه الدول أن التعاون بينها في هذا المجال من شـــأنه أن يذيب الخلافات ويخفف من حدة الصـراعات الرامية إلى السـيطرة على منابع وقواعد صـناعة الفحم والحديد في هذه الدول، من هنا جاءت معاهدة باريس لإنشاء الجماعة الأوربية للفحم والصلب كخطوة لتسهيل وتحرير تجارة الفحم والحديد بين الدول الأعضاء مع فرض حماية ضد الدول غير الأعضاء[91] .

وفي 25مارس 1957 قامت الجماعة الاقتصـــادية الأوربية في مدينة روما بإيطاليا بتوقيع معاهدة إنشاء السوق الأوربية المشترك بين الدول الست، وبدأ في تنفيذها منذ جانفي 1958، حيث نصـــت المعاهدة على تحقيق الاتحاد جمركي الذي يعتبر من أهم الآليات الاساسية في إنشاء الخطوات التمهيدية لإقامة سوق مشتركة من خلاله يتم إلغاء كافة القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضـــة على التجارة البينية بين الدول الأعضـــاء، مع إقامة تعريفة جمركية موحدة لمواجهة وارداتها من الدول غير الأعضـــاء، ولقد حددت معاهدة روما لإقامة الاتحاد الجمركي فترة انتقالية تمتد من أول جانفي 1957 حتى جانفي 1970، وقد تقرر أن يتم تنفيذ هذه الاتفاقية في ثلاث مراحل متساوية على مدى 12سنة، تنتهي في آخر سـنة 1970، ويمكن أن تمتد إلى سـنة 1973، وقد حددت لكل مرحلة أغراض معينة بحيث لا يتم الانتقال إلى المرحلة الثانية إلا بعد تحقيق أغراض المرحلة الأولى وتنفيذها غير أن التطبيق العملي قد أظهر جدية الدول الأعضـــاء في تنفيذ المعاهدة، مما دفعهم إلى الإســراع

---

[91] أسامة المجدوب، "العولمة والإقليمية، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة،2001، ص 57.

في تنفيذ خطوات هذه المرحلة عن طريق بلوغ نسبة التخفيضات الجمركية 80 % في أول جانفي 1966، أي بنسبة أكبر مما كان مقدرا في المعاهدة، فلقد كان التخفيض الواجب بلوغه في هذا التاريخ طبقا لأحكام هذه المعاهدة هو 60% فقط، ثم خفضت الرسوم الجمركية بعد ذلك في أول جويلية 1976 بمقدار 5 %، ثم أعقبها تخفيض آخر بمقدار 15% في أول جانفي 1967، وبذلك يكون قد تم استكمال إقامة الاتحاد الجمركي بين دول الجماعة قبل الموعد بسنة ونصف [93].

المرحلة الثانية: إقامة السوق المشتركة

ان المرحلة الأولى شهدت بعض الخطوات نحو تحرير انتقال الافراد، واستمرت الجهود في هذا المجال مما جعل من الممكن توقع امكان الاقتراب من الوحدة الاوربية في مطلع التسعينات، وبالنسبة لانتقال رؤوس الأموال فقد تقرر التدرج في تحرير حركتها، منعا لما قد يترتب عن ذلك من اضطرابات داخلية وخارجية.

كما تمت الاستجابة لما دعت اليه المفوضية الاوربية من تنسيق للضرائب غير المباشرة وكذلك الإعانات الحكومية، واستمر الاهتمام خلال هذه المرحلة أيضا بسياسة المنافسة، وهو ما اظهر الأثر العكسي لاختلاف أسعار الصرف، ودفع الى المطالبة بالدخول في تكامل نقدي، وقد تم انشاء بنك الاستثمار الأوربي استكمالا لمقومات السوق الاوربية المشترك، و الذي يهدف الى تحقيق التوازن في التنمية بين الدول الأعضاء، وكذلك صندوق

[93] سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص 163

التنمية لتشـجيع الانماء الاقتصـادي داخل المقاطعات ومناطق النفوذ التابعة للدول الأعضـاء طبقا لاتفاقية روما.[94]

المرحلة الثالثة: السوق الاوربية الموحدة

على الرغم من قيام السوق المشتركة والمساعي المتكررة للدخول في وحدة اقتصادية ونقدية، فإن الجماعة الاقتصادية الاوربية ظلت تشكو من استمرار عدد كبير من القيود التي تعيق تلك الوحدة، ولهذا طالب البرلمان الأوربي خلال عام 1983 و1984 بتعديل معاهدة روما بهدف المضي نحو وحدة اوربية، وإضفاء المزيد من الصبغة فوق الوطنية على عملية اتخاذ القرارات في الجماعة، وتمكينها من الاستقلال بمواردها.

وفي سنة 1985 تم تعديل اتفاقية روما بإصدار "الميثاق الاوربي الموحد" او "القانون الاوربي الموحد" حيث أدخلت تعديلات عديدة على اتفاقية روما، كان في مقدمتها الالتزام بإقامة السوق الموحدة بحيث تزول الحدود القطرية وتتحقق حرية كاملة لحركة الافراد والسلع والخدمات وراس المال، وذلك بغية تحقيق الوحدة الاوربية، كما أدى الى تعزيز الصبغة فوق الوطنية للجماعة وضرورة تمتعها بمزيد من الاستقلال بمواردها، وتعتبر السوق الموحدة سبيلا الى ترشيد الإنتاج وتعزيز المنافسة في ان واحد.[95]

---

[94] محمد محمود الامام، مرجع سبق ذكره، ص 203.

[95] نفس المرجع السابق، ص 206.

المرحلة الرابعة: إقامة الاتحاد الأوربي

في فيفري 1986تم الاتفاق على القانون الأوربي الموحد الذي أصبح ساري المفعول اعتبارا من أول جانفي 1987الذي أدى إلى تأسيس الاتحاد الأوربي (السوق الأوربية الموحدة)، وقد سبقها المجلس الأوربي في جوان 1983حين أعلن فكرة إنشاء الاتحاد الأوربي، وفي 7فيفري 1992، وانطلاقا من معاهدة ماستريخت أعلن عن الاتحاد الأوربي والتي دخلت حيز التنفيذ في نوفمبر1993.[96]

في مارس 1992وقع وزراء خارجية الجماعة الاقتصادية الأوربية في ماستريخت على معاهدة جديدة للوحدة، حيث أدخلت تعديلات جوهرية على معاهدة روما، واستهدفت معاهدة ماستريخت ما يلي:[97]

– التحرير الكامل لحركة السلع والخدمات وإلغاء كافة الحواجز بين الدول الأعضاء.

–إقامة الوحدة النقدية الكاملة على عدة مراحل تنتهي بإقامة بنك أوربي قبل موعد 01 جانفي 1999يتحكم في إصدار العملة الموحدة.

– سياسة خارجية مشتركة والتحرك صوب إقامة نظام دفاعي مشترك في إطار اتحاد أوربا الغربية .

وقد حددت اتفاقية ماستريخت ثلاث مراحل لتحقيق الوحدة الأوربية وتتمثل في: [98]

---

[96] Jean Marc Foret , Droit et Pratique de l’union européenne, 3 éme édition, Gualino éditeur, paris, 2001 P 24.

[97] حسين عمر، ، الجات والخصخصة والكيانات الاقتصادية الكبرى، التكاثر البشري والرفاهية مشكلات اقتصادية معاصرة، دار الكتاب الحديث، مصر، 1997 ، ص 46.

[98] Didiercohen , L’euro, 1997-1999 L’ euro des préparatifs, Les Editions D’organisation, paris, 1997, P28.

المرحلة الأولى: 01 جويلية – 31 ديسمبر 1993، تهدف إلى تنسيق السياسات النقدية وتحرير حركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضـــاء وزيادة التعاون بين الهيئات العامة ومزيد من التطابق في السياسة الاقتصادية .

المرحلة الثانية : 01 جويلية 1994 – 31 ديسمبر 1998، ويتم فيها استكمال الإجراءات المتعلقة بالتصـــديق على الاتحاد الأوربي من قبل جميع الدول الأعضـــاء، مع تقييم أداء اقتصـــاديات الدول الأعضـــاء، والتأكد من اســتعدادها للدخول إلى المرحلة الثالثة بعد تحقيق بعض الشروط.

المرحلة الثالثة: 01 جانفي 1999 إلى 2002، وكانت تهدف إلى إنشـــاء البنك المركزي الأوربي، والذي يقوم بإصدار العملة الموحدة ورسم السياسة النقدية وتثبيت تداول اليورو في نهاية هذه المرحلة.

بموجب اتفاقية ماســتريخت عام 1992 تم تأســيس الاتحاد الاقتصــادي والنقدي الأوربي، وقد وقعت هذه المعاهدة شــروط التحول للعملة النقدية الأوربية، كما حددت الإطار المؤســســي للاتحاد النقدي الأوربي والذي ســوف يتولى الإشــراف على إنجاز الوحدة النقدية الأوربية، وفي مقدمة هذه المؤســســات هيئة النقد الأوربية في فرانكفورت بألمانيا والتي تعتبر بمثابة تمهيد لإنشاء النظام الأوربي للبنوك المركزية والبنك المركزي الأوربي.

أما في اجتماع القمة الذي عقد في مدريد في ديســـمبر 1995، تمت الموافقة على الاقتراح الألماني بتعديل اســم العملة الأوربية من الإيكو (ECU) إلى اليورو (EURO) وأن

يحل اليورو محل الإيكو مع بداية 1999، وأن تنتقل جميع الحقوق والالتزامات المقومة بالإيكو إلى اليورو على أساس 1إيكو = 1 يورو.[99]

وقد شاركت اثني عشر دولة من الدول الأعضاء بالاتحاد الأوربي البالغ عددها خمسة عشر وقتئذ في العملة الموحدة، فاتفقت الدول الأعضاء على تبني ثلاث مراحل حتى يتم استخدام اليورو في الحياة اليومية هذه المراحل الثلاث هي:[100]

- **المرحلة الأولى**: ماي 1998الى ديسمبر 1998: يتم في هذه المرحلة تحديد الدول الأعضاء التي ستشارك في اليورو منذ بداية عام 1999، وقد تم إنهاء هذه المرحلة في ديسمبر 1998، ويتم في هذه المرحلة إنشاء البنك المركزي الأوربي، والتصديق على التشريعات الخاصة بالدخول إلى اليورو.

- **المرحلة الثانية**:1 جانفي 1999الى1 جانفي 2002: في نهاية هذه المرحلة يتم الإعلان عن ميلاد اليورو وإحلاله محل الإيكو، وتحديد سعر التبادل بين اليورو والعملات المشاركة ويتم استخدام اليورو في هذه المرحلة في البورصات وفي الأسواق المالية وبين المصارف.

- **المرحلة الثالثة**:1 جانفي 2002الى جويلية 2002: يتم في أول يوم من هذه المرحلة طرح الأوراق النقدية والقطع المعدنية لليورو والتداول في الحياة اليومية للدول المشاركة، ويتم سحب القطع المعدنية والأوراق النقدية الوطنية لهذه الدول، ومن المقرر أن يصبح اليورو هو

---

[99] أحمد الشمري، اليورو ودوره في تطبيق إستراتيجية التغيير للاقتصاديات العالمية، قراءات إستراتيجية، الملتقى الدولي الأول حول اليورو واقتصاديات الدول العربية، جامعة الأغواط، الجزائر، 18-20 أفريل 2005، ص 2.

[100] عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص55.

العملة الوحيدة المعمول بها في التداول والتي لها صـــفة قانونية في 30 جويلية 2002 كحد أقصى.

المطلب الثاني: التكامل الاقتصادي الأوربي الافقي

الجدير بالذكر أن التكامل الاقتصادي الأوربي إلى جانب اتخاذه شكل التكامل الرأسي وهو على النحو الذي رسمته نظرية التكامل الاقتصـادي والتدرج من منطقة التجارة الحرة إلى الاتحاد الجمركي ... وصـولا إلى الاتحاد الاقتصـادي التام، فإنه انتهج التكامل الأفقي وذلك بقبول أعضاء جدد داخل الجماعة الأوربية والذي تم على النحو التالي:[101]

أوّلا: توسيع عضوية الجماعة الاقتصادية الأوربية

بدأت الجماعة الاقتصـــادية الأوربية بناء تكاملها الاقتصـــادي بســـت دول، فأنجزت اتحادها الجمركي تم بموجبه إزالة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضـــاء، كما نجحت في إتباع سياسة زراعية مشتركة من أجل زيادة الإنتاجية الزراعية، والعمل على استقرار الأسواق الزراعية وضـمان مسـتوى عادل لمعيشـة السـكان الزراعيين بزيادة دخولهم الفردية ووضـع أسعار معقولة بالنسبة للمستهلكين.

- **<u>المرحلة الأولى</u>:** طلبت كل من بريطانيا والدانمارك وإيرلندا ســنة 1961 ثم النرويج ســنة1962، وقد رفض طلبهم بعد مفاوضـــات دامت ســنتين، وكررت الدول الأربعة التقدم بطلب الانضمام في عام 1967 ورفض هذا الطلب للمرة الثانية، واستمر الوضع دون تغيير

(101) سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص 168.

إلى أن تم التوصـــل لإنهاء ناجح لمفاوضـــات الانضـــمام بموجب اتفاقية بروكســـل في 22 جانفي 1973 ،[102] حيث وقعت كل من بريطانيا وإيرلندا والنرويج والدانمارك معاهدة الانضمام إلى الجماعة، ولكن النرويج لم تمضي قدما في الانضمام إلى الجماعة، وهذا يعنى أن السوق الأوربية المشتركة ذات الدول الأعضاء التسع أصبحت تستحوذ على 40 % من التجارة العالمية، كما زاد عدد الســكان في الجماعة من 186 مليون نســمة ســنة 1957 إلى 253 مليون نسمة سنة1972.

- **المرحلة الثانية:** شـــهدت الجماعة الأوربية المرحلة الثانية للتوســـع في عقد الثمانينات عندما انضـمت اليونان في سـنة 1981 والتي كانت منتسـبة إلى الجماعة منذ أكثر من 20 عاما، وفي ســنة 1986توســعت عضــوية الجماعة بانضــمام كل من إســبانيا والبرتغال لتصبح 12 دولة.

- **المرحلة الثالثة:** كانت في عقد التسـعينات من القرن الماضـي انضـمت ثلاث دول وهي النمسا وفنلندا والسويد وذلك في جانفي 1995، ليصل عدد الأعضاء 15 دولة عضو.

ثانيا: توسيع عضوية الاتحاد الأوربي.

في مارس1998 ، بدأت المفاوضـــات مع ســـت دول قدمت طلباتها للانضـــمام وهي بولندا، هنغاريا، جمهورية التشيك، سلوفينيا، أستونيا، قبرص.

---

[102] حسين عمر، "الجات والخصخصة، الكيانات الاقتصادية الكبرى، التكاثر البشري والرفاهية"، الكتاب الحديث، القاهرة، 1997، ص 43.

وبعد تلقي الموافقة من زعماء الاتحاد الأوربي في اجتماع مجلســـهم في ديســـمبر سنة 1999 فقد شرع بمحادثات رسمية جديدة وذلك في منتصف شهر فيفري 2000 ، وذلك مع ست دول أخرى هذه الدول هي بلغاريا، لاتيفا، ليتوانيا، مالطا، رومانيا، سلوفاكيا مرشحة للانضمام، وكل دولة متقدمة بالطلب للانضمام تعامل على أساس ظروفها الخاصة، وبالتالي وضــع الاتحاد الأوربي أطرا عملية وســريعة لتقييم قدرة كل دولة على الانضــمام متى كانت قادرة على تنفيذ كامل التزامات العضــوية، كما تعهد الاتحاد الأوربي منذ بداياته والتزم بإزالة الحواجز والموانع أمام التبادل التجاري بين أعضائه، وقبل أن يأمل أي بلد إمكانية الانضمام إلى الاتحاد الأوربي فإنه عليه أن يبين موافقته على معايير العضوية الأساسية الثلاثة التي تم إقرارها في قمه "كوبنهاجن" في جويلية 1993 ، والتي جاءت على النحو التالي:[103]

– وجود مؤسسات مدنية مستقرة قادرة على ضمان الديمقراطية وسيادة حكم القانون واحترام حقوق الإنسان وحقوق الأقليات.

– القدرة على تحمل التزامات العضــوية بما يتضــمن أهداف الاتحاد النقدية والاقتصــادية والسياسية.

– وجود اقتصاد سوق فعال وقادر على تحمل عبء المنافسة مع قوى السوق ضمن إطار الاتحاد.

كما لاحظنا ســابقا أن الجماعة الاقتصــادية توســعت عبر ثلاث مراحل منفصــلة عن

---

[103] نفس المرجع السابق.

بعضـها البعض في أعوام 1973، 1981،1986، فبدأ عصـر الاتحاد الأوربي في التوسـع والذي كان على النحو التالي:

– في أول مـاي 2004 انظمـت عشـــر دول هي: قبرص، مـالطـا، المجر، بولنـدا ، سـلوفانيا، لاتفيا، أسـتونيا، ليتوانيا، ، جمهورية التشـيك وسـلوفينيا، إلى الاتحاد الأوربي في أكبر عملية توســع للجماعة منذ نشــأتها من حيث عدد الدول المنظمة أو من حيث أثر هذا التوسع، فانضمت إليه ثماني دول من شرق ووسط أوربا إضافة إلى قبرص ومالطا، مما أدى إلى توسيع عضوية الاتحاد بمقدار الثلثين، وزيادة مساحة أراضيه بمقدار الربع وعدد سكانه إلى ما يزيد على 450 مليون نسـمة، أما بالنسـبة لرومانيا وبلغاريا فقد قبل انضـمامها إلى الاتحاد الأوربي في 1جانفي 2007، وتعتبر كرواتيا اخر دولة أعلنت انضـــمامها في ســـنة 2013 للاتحاد ليصبح عدد الدول 28دولة، وبعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي، عقب الاستفتاء العام حول بقاء بريطانيا في عضوية الاتحاد الاوربي او خروجها منه (البريكست)، اصبح عدد الدول 27 دولة.

وهو ما يعكس قدرة الاتحاد الأوربي على الســـير بخطى ثابتة ومســـتقرة وفقا لمنهج عقلاني يتجاوز الحسـاسـيات العرقية والدينية منذ معاهدة باريس 1951، وصـولا إلى تحقيق الاندماج الاقتصـــادي المتمثل في ســـوق واحدة ضـــخمة، وعملة واحدة قوية، وحرية انتقال الأفراد والســـلع والخدمات ورؤوس الأموال، بل وقدرة أكبر للتعامل مع التحديات والاختلاف

والتنوع بين دول الأعضـــــاء، ويأتي هذا الإنجاز التاريخي تتويجا لعملية طويلة بدأت عام 1951.

المطلب الثاني: تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

منذ تأسيس مجلس التعاون الخليجي عام 1981، اتخذت الدول الأعضاء خطوات هامة لتحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها، وتعتبر الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لسنة 1981م نواة العمل الاقتصادي المشترك على مدى السنوات العشرين الاولى من قيام المجلس، ثم جاءت الاتفاقية الاقتصادية الجديدة لسنة 2001م والتي تتضمن تطويرا شاملا للاتفاقية السابقة، من اجل تحقيق مراحل متقدمة من التكامل الاقتصادي بداية من الاتحاد الجمركي وصولا الى السوق المشتركة والاتحاد النقدي والاقتصادي وفق برنامج زمني محدد بين دول المجلس.

الفرع الأول: الاتفاقية الاقتصادية الموحدة وقيام منطقة التجارة الحرة

يشكل النظام الأساسي الإطار التنظيمي المشترك للتعاون الإقليمي وتعزيز العلاقات البينية لأقطار مجلس التعاون الست، فان "الاتفاقية الاقتصادية الموحدة " تعتبر محور التعاون الاقتصادي المشترك، والتي تحدد مراحل التكامل وترسم معالم التعاون الاقتصادي للدول الأعضاء على مدى عشرون عاما الأولى من قيام المجلس.

أولا: الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لعام 1981

في دورته الثانية بتاريخ 11-15نوفمبر1981المعقدة في الرياض اقر المجلس الأعلى الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، لتحقيق اهداف العمل المشترك في الجانب الاقتصادي، حيث حددت الإطار العام والمبادئ الأساسية التي سيقوم عليها التعاون والتكامل الاقتصادي. [104]

تعتبر الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي تمت المصادقة عليها في عام 1982 اول خطة عمل اقتصادية متكاملة، من خلال تحديد البنود الأساسية للعمل الاقتصادي المشترك، والذي تمثل في تحرير تبادل المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية ومنتجات الثروات الطبيعية ذات المنشأ الوطني، ومعاملتها معاملة المنتجات الوطنية، مشترطة قيمة مضافة وطنية للسلع الصناعية لا تقل عن 40 بالمئة من قيمتها النهائية عند إتمام انتاجها، ولا تقل نسبة ملكية مواطني الدول الأعضاء في المنشأة الصناعية المنتجة عن 51 بالمئة، والعمل على وضع تعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي، تطبق تدريجيا خلال خمس سنوات من تاريخ تنفيذ الاتفاقية.[105]

---

[104] سيد نميري وسعيد فتح الله، جدوى التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي، المنارة، المجلد8، العدد1، 2002، ص161.

[105] مدحت أيوب، مجلس التعاون الخليجي من الإتحاد الجمركي إلى السوق المشتركة، مجلة شؤون خليجية، عدد53، ربيع2008، ص118.

ثانيا: منطقة التجارة الحرة (1983-2002)

مباشرة عندما تم انشاء مجلس التعاون الخليجي سنة 1981م قامت دول المجلس باتخاذ الترتيبات القانونية والعلمية الضرورية لإنشاء منطقة التجارة الحرة من خلال ابرام اتفاقية الاقتصادية الموحدة نوفمبر 1981م، وما تضمنته من احكام مرتبطة بإقامة منطقة التجارة الحرة، فبمجرد دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في مارس 1983 فانه قد اعلن عن انشاء منطقة التجارة الحرة لدول المجلس، وبهذا تكون دول المجلس قد اختارت مناهج تحرير التجارة أي المدخل التجاري لإقامة التكامل الاقتصادي.[106]

ويتضح من هذا ان الاتفاقية تعتبر تحرير التجارة وسيلة كافية لتحفيز ودعم التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء، في مجلس التعاون الخليجي، وهي بهذا تركز على الاثار الستاتكية (الثابتة) للتكامل الاقتصادي.[107]

وتميزت منطقة التجارة الحرة لمجلس التعاون الخليجي، بإعفائها للمنتجات الصناعية والزراعية ومنتجات الثروات الطبيعية من الرسوم الجمركية، شريطة اصطحابها لشهادة منشأ من الجهة الحكومية المختصة في الدول المصدرة للبضاعة، إضافة لما يلي:[108]

---

[106] يونس عبد الله الطائي، التجارة البينة لدول مجلس التعاون الخليجي، مجلة دراسات إقليمية، السنة2، العدد4، كانون الأول 2005، ص3.

[107] سيد نميري وسعيد فتح الله، مرجع سبق دكره، ص162.

[108] مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، شؤون المعلومات، المسيرة والإنجاز، ط10، الرياض،2016م، ص105.

–السماح باستيراد وتصدير المنتجات الوطنية من والى دول المجلس دونما حاجة الى وكيل محلي او اتخاذ اية إجراءات سوى شهادة المنشأ ومنافذ التصدير.

– في حالة استيفاء رسوم جمركية، او تأمين على أي بضاعة، ذات منشأ وطني بسبب الشك في صحة منشأها، يعاد هذا التامين او الرسوم الجمركية لصاحب البضاعة، بعد التأكد من وطنيتها.

–العمل بنظام التخليص الفوري لإنهاء الإجراءات الجمركية للبضائع التي يصطحبها المسافرون بالمراكز الحدودية لدول المجلس.

–اعداد بينات الصادر للبضائع، ذات المنشأ الوطني، بالمراكز الحدودية لدول المجلس.

– تخصيص ممرات خاصة في المنافذ بين الدول الأعضاء، لمواطني دول المجلس توضع عليها لوحات تحمل عبارة "مواطنو مجلس التعاون".

وقد بدأ تنفيذ منطقة التجارة الحرة في مارس 1983م، والتي تواصل العمل بها لمدة عشرون عاما حتى نهاية 2002م، وهي السنة التي عرفت توقيع الاتفاقية الاقتصادية الجديدة بين دول المجلس ليحل الاتحاد الجمركي محل منطقة التجارة الحرة.

ثالثا: الاتفاقية الاقتصادية 2001

قرر المجلس الأعلى في اجتماعه العشرين بمدينة الرياض في نوفمبر 1999 تطوير وتعديل الاتفاقية الاقتصادية الموحدة الموقعة سنة 1981 بما يتلائم مع تطور العمل الاقتصادي

المشترك ونقله الى مرحلة جديدة واتمام متطلبات التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء، ويأخذ في الاعتبار المستجدات والتحولات الاستراتجية في المجال الاقتصادي على الساحة الدولية.

ظهرت الاتفاقية الاقتصادية الجديدة بين دول مجلس التعاون الخليجي، عندما تم التوقيع عليها من طرف قادة وزعماء دول المجلس بتاريخ 31 ديسمبر 2001م، في سلطنة عمان اثناء انعقاد الدورة الثانية والعشرين للمجلس الأعلى، وتتضمن الاتفاقية الاقتصادية الجديدة تطويرا شاملا للاتفاقية الاقتصادية الموحدة، فقد نقلت أسلوب العمل المشترك من طور التنسيق الى طور التكامل، وفق اليات وبرامج محددة قابلة للتنفيذ، كما انها جاءت أكثر شمولية بمعالجتها للموضوعات التالية:[109]

1-قيام الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون في موعد أقصاه جانفي 2003م.

2-تدير دول المجلس علاقاتها الاقتصادية الدولية بصفة جماعية سواء مع الدول او التجمعات الإقليمية او المنظمات والهيئات الدولية.

3-التأكيد على مبدأ المواطنة كركيزة للسوق الخليجية المشتركة.

4-تحقيق متطلبات الاتحاد النقدي والاقتصادي.

5-توفير بيئة استثمارية محفزة للاستثمارات المحلية والبينية والخارجية.

[109]مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، الإتفاقية الإقتصادية بين دول مجلس التعاون 2001م، يناير 2002.

6-التكامل الإنمائي من خلال وضع سياسات في مجالات التنمية الشاملة والصناعية والنفط والغاز والموارد الطبيعية والتنمية الزراعية والمشروعات المشتركة.

7-تنمية الموارد البشرية وتوطين القوى العاملة وتدريبها.

8-التعاون العلمي والتقني وحماية الملكية الفكرية.

9-تطوير البنية الأساسية للتكامل بما في ذلك الاتصالات وخدمات النقل.

10-وضع اليات التنفيذ والمتابعة وتسوية الخلافات.

الفرع الثاني: قيام الاتحاد الجمركي 2003م

اقر مجلس التعاون الخليجي منذ تأسيسه، العديد من الوثائق الاقتصادية التي يرتكز مضمونها على السعي نحو خلق ظروف التكامل الاقتصادي، في مجالات التجارة والاتحاد الجمركي وتنسيق السياسات المالية والنقدية وفي ميادين النقل والمواصلات وغيرها، اخذا في الاعتبار تطورات البيئة الاقتصادية الدولية، وما تتضمنه من تحديات، فعلى مدار السنوات العشرين الأولى لقيام المجلس وفي كل قمة يعقدونها يحرصون على تقييم التجربة، واتخاذ القرارات التي تساهم في تحليل العقبات الي تواجه مسيرة العمل المشترك.

أولا: قيام الاتحاد الجمركي

شهدت الدورة الثانية والعشرين للمجلس الأعلى لدول الخليج التي عقدت في مسقط 2001م، قرر قرار انشاء الاتحاد الجمركي يطبق ثلاثة وعشرين بقطر في ديسمبر 2002م بإصدار اعلان الدوحة بمباركة قيام اتحاد الجمركي في نفس التاريخ وقد تم الاتفاق على اهم مبادئه في اتفاقية الاقتصادية لعام 2001م في المادة الأولى التي تنص على:[110]

1-تعريف جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي.

2-أنظمة وإجراءات جمركية موحدة.

3-نقطة دخول واحدة يتم عندها تحصيل الرسوم الجمركية الموحدة.

4-انتقال السلع بين دول المجلس دون قيود جمركية او غير جمركية مع الاخد في الاعتبار تطبيق الأنظمة الحجر البيطري والزراعي وسلع الممنوعة والمقيدة.

5-معاملة السلع المنتجة في أي من دول المجلس معاملة المنتجات الوطنية يتضح من هذا المبدئ ان الهدف الأساسي لاتحاد الجمركي هو تحرير التجارة بين دول المجلس حيث تستبعد فيها الرسوم الجمركية وللوائح الإجراءات المقيدة للتبادل التجاري بين دول الأعضاء، بما يعني معاملة السلع المنتجة في أي من دول المجلس معاملة المنتجات الوطنية في الدول الأعضاء، والا تخضع لأي إجراءات جمركية عند انتقالها فيما بين تلك الدول في حين تطبق لوائح تجارية

[110] مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون2001م. جانفي2002.

وجمركية موحدة كذلك تعريف جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي، واقر المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون في دورته العشرين في أكتوبر 1999 النظام القانون الموحد للجمارك والعمل به بشكل استرشادي وقد بدء العمل به بشكل الزامي في جميع إدارات الجمارك في الدول الأعضاء في الأول من جانفي عام 2002م، واتفقت دول المجلس على ان تكون السنوات الثلاثة من قيام الاتحاد الجمركي فترة انتقالية، تعطي للدول الأعضاء تأقلم مع بعض الجوانب في الاتحاد الجمركي في النواحي التالية:[111]

-استراد الادوية والمستحضرات الطبية

-استراد المواد الغذائية

-استمرار الحماية الجمركية لبعض السلع في بعض الدول الأعضاء

-استمرار حماية الوكيل المحلي

-استمرار بعض المهام الجمركية للمراكز الحدودية بين دول المجلس

-لتحصيل المشارك للإرادات الجمركية

[111] مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، النظام القانون الموحد للجمارك لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ولائحته التنفيذية ومذكرته الإيضاحية، ط2، الرياض،2008م، ص5.

وتحدد وثيقة "إجراءات وخطوات تطبيق الاتحاد الجمركي الأحكام الخاصة بالفترة الانتقالية نهاية تلك الفترة فمن المقرر ان يتم العمل بالوضع النهائي للاتحاد الجمركي وذلك بإنهاء دور الجمركي في المراكز البينية ويصبح مجلس التعاون منطقة جمركية واحدة.

فأقر المجلس الأعلى في دورته السادسة والعشرون التي عقدت في أبو ظبي مضاعفة الفترة الانتقالية حتى عام 2007 بعد ان انتهت الفترة الانتقالية الأولى دون استكمال اجراءاته، نظرا لفرض بعض الدول الأعضاء لرسوم جمركية إضافية على بعض المنتجات الخليجية وقررت دول الأعضاء تأجيل الانتهاء من تنفيذ الاتحاد الجمركي الى بداية عام 2008.[112]

ثانيا: الإجراءات العملية والتطبيقية لإقامة الاتحاد الجمركي

في الفاتح من جانفي 2003م بدأت دول مجلس التعاون في العمل بالاتحاد الجمركي، حيث تم الاتفاق على تطبيق تعريفة جمركية موحدة لدول مجلس بنسبة 5 بالمئة على كافة البضائع الأجنبية المستوردة من الخارج، والعمل بها في جميع دول الأعضاء مع اعفاء عدد من السلع الضرورية من الرسوم الجمركية إضافة الى تلك السلع لإعفاءات الجمركية التي تضمنها القانون النظام الموحد للجمارك، والالتزامات بعض الدول لأعضاء المنظمة التجارية العالمية.

ويتم تطبيق جميع الإجراءات الجمركية على كافة السلع الأجنبية في نقطة الدخول الأول، في أي من الدول الأعضاء، بحيث يقوم المنفذ الأول الذي دخلت عن طريقه البضاعة،

---

[112] هيلة حمد المكيمي، مرجع سبق دكره، ص12.

بإجراءات تفتيش والمعاينة على هذه البضائع، الأجنبية الواردة اليه، والتأكد من مطابقتها للمستندات المطلوبة، وخلوها من الممنوعات، واستيفاء الرسوم الجمركية المستحقة عليها، وبهذا تصبح السلعة تتحرك بحرية داخل دول المجلس.[113]

الا ان الدول الأعضاء اختلفت حول نسب توزيع حصيلة الإيرادات الجمركية، فقد طالبت بعض الدول بإعادة توزيع النسب وفق الدخل الجمركي الحقيقي لكل دولة، كما طرحت بعض الحلول التي تنص على تحويل كامل الإيرادات الى صندوق مشترك لدى الأمانة العامة، يتولى عملية التوزيع على الدول الأعضاء كل فترة معينة، بناء على النسب المتفق عليها، او مواصلة المجلس اليات الوجهة النهائية للبضائع، بحيث يعقد اجتماعات دورية لمعرفة ما يدين به كل بلد، وقدرت النسب التي سوف توزع في مطلع عام 2008 بـ: 3.15% للبحرين،7.9% لدولة قطر ، 9.52 % لعمان ، 10.92% للكويت ،25.75% للإمارات، 42.77 % للسعودية، وهي الالية التي تقتضي استيفاء الرسوم من خلال المنفذ الأول الذي تصله، وقد احتجت قطر على هذه الالية التي ستحرمها من الإيرادات الجمركية لمعظم بضائعها المستوردة بسبب اعتمادها الرئيسي على موانئ دبي، لاسيما ميناء جبل علي تحديدا، وفي ماي 2009 كلف وزراء مالية دول الخليج شركة "ووتر هاوس كوبررز" العالمية لدراسة كيفية تقاسم عائدات الايرادات الجمركية المشتركة،[114]وضمن الجهود التي تبذل لمتابعة تنفيذ متطلبات الاتحاد الجمركي قرر المجلس الأعلى في القمة الثانية والثلاثين التي عقدت في الرياض ديسمبر

---

[113] مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، التكامل والوحدة، مرجع سابق ذكره، ص19.

[114] هيلة حمد المكيمي، مرجع سبق دكره، ص 12-13.

2011م انشاء هيئة للاتحاد الجمركي، تبدأ اعمالها في 2012م، وتشمل مهام هيئة الاتحاد الجمركي للمرحلة الانتقالية ما يلي:[115]

-الفصل في الية توزيع الحصيلة الجمركية، إما مواصلة العمل بألية المقصد النهائي او الاتفاق على توزيع كامل الحصيلة الجمركية، وفقا لمعيار صافي الواردات الفعلية، التي تأخذ المتوسط المتحرك لثلاث سنوات، حيث يعدل المتوسط المتحرك سنويا، من خلال حذف سنة واضافة سنة.

-دراسة الحماية الجمركية وأسلوب تطبيقها في المنفذ الأول وتضمين حصيلتها الجمركية المشتركة، اذ تم الاتفاق على توزيع كامل الحصيلة الجمركية.

-توحيد الإجراءات الجمركية في نقاط الدخول الأولى، والتأكد من تطبيق المواصفات والمقاييس والحجز البيطري والزراعي ومراقبة السلع الممنوعة والمغشوشة والمقلدة في نقاط الدخول الأولى.

-الإجراءات التي يتم تطبيقها في نقاط الدخول الأولى مع العالم الخارجي، لا يجب تكرارها في المنافذ البينية.

-استكمال دراسة منتجات المصانع الوطنية المشدة في المناطق الحرة بدول المجلس.

[115] مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، تقرير حول مسيرة مجلس التعاون، الرياض،2023، ص17.

-ربط سلطات الجمارك للدول الأعضاء فيما بينها الكترونيا وكذلك مع مركز المعلومات الجمركي بالأمانة العامة، بحيث يكون التعامل اليا مع جميع الإجراءات والبيانات والايرادات الجمركية.

عند قيام الاتحاد الجمركي سنة 2003 بدأ العمل بنظام المقاصة اليدوي، وفي سنة 2010م تم الانتقال الى المقاصة الالكترونية، وبلغ اجمالي المبالغ المعتمدة من الرسوم الجمركية المستحقة على السلع المتنقلة بين الدول الأعضاء في إطار الاتحاد الجمركي بدول المجلس ما يزيد عن 5 مليار دولار امريكي.

وتم العمل بنظام التحويل الالي المباشر للرسوم الجمركية اعتبارا من مارس 2015م، ويعتبر هذا النظام نقلة نوعية من اجل اعتماد وسرعة تحويل مبالغ الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء بنسبة 99% في مدة زمنية قصيرة وبلغت قيمة ما تم تحويله ما يزيد عن 3.1 مليار دولار.

بناء على قرار المجلس الأعلى في دورته الثانية والأربعين التي عقدت في الرياض ديسمبر 2021م، بتفعيل عمل هيئة الاتحاد الجمركي ومنحها الصلاحيات الكاملة لتأدية مهامها من اجل استكمال كافة متطلبات الاتحاد الجمركي، وقد عقد أعضاء مجلس إدارة هيئة الاتحاد الجمركي اجتماعهم الأول في 12 سبتمبر 2022م.[116]

[116] مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، تقرير حول مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، نفس المرجع السابق، ص18.

الفرع الثالث: السوق الخليجية المشتركة

حقق مجلس التعاون الخليجي في قمة الدوحة انجاز تاريخيا عندما أعلن قيام السوق الخليجية المشتركة في ختام الدورة الثامنة والعشرين للمجلس الأعلى ديسمبر 2007، الذي أعلن انطلاق السوق المشتركة ابتداءا من 1 جانفي 2008، ويعتبر القرار استجابة لتطلعات وامال مواطني مجلس التعاون لتحقيق المواطنة الخليجية، من خلل تحقيق المساوات التامة في المعاملة بين مواطني دول مجلس التعاون في كافة المجالات الاقتصادية في جميع دول الأعضاء.

أولا: مراحل تطور المواطنة الاقتصادية والسوق الخليجية المشتركة

ان اعلان قيام السوق المشتركة في 4 ديسمبر 2007 بالدوحة جاء بعد جهد طويل ومراحل شهدت تطور السوق الخليجية المشتركة، من خلال التطورات التي مر بها مفهوم المواطنة في العمل الاقتصادي المشترك لمجلس التعاون حيث، أسست لها الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لعام 1981م، حيث نصت المادة الثامنة من الاتفاقية على " اتفاق الدول الأعضاء على القواعد التنفيذية الكفيلة بمعاملة مواطني دول مجلس التعاون في أي دولة من هذه الدول، نفس معاملة مواطنيها دون تفريق او تمييز في المجالات التالية:[117]

1-حرية الانتقال والعمل والإقامة.

2-حق التملك والارث والإيصاء.

[117] مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، الإتفاقية الإقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون ،1981،المادة(8).

3-حرية ممارسة النشاط الاقتصادي.

4-حرية انتقال رؤوس الأموال.

خلال هذه المرحة تم تطبيق المساواة في المعاملة بين مواطني دول مجلس التعاون في العديد من المجالات المنصوص عليها في الاتفاقية، حيث اتخذت دول مجلس التعاون قرارات مهمة في هذا المجال على راسها قرار فتح المجال لمواطني الدول المجلس للممارسة النشاط الاقتصادي في أي من الدول الأعضاء على قدم مساواة مع مواطنيها ضمن ضوابط معينة لكل نشاط اقتصادي.

الا ان الاتفاقية الاقتصادية لعام 2001 تهدف الى التطبيق المباشر لمبدأ المساواة الكاملة في المعاملة في جميع المجالات الاقتصادية، فقد تضمنت المادة الثالثة في هذه الاتفاقية اهم نص بخصوص المواطنة الاقتصادية، حيث تنص هذه المادة الموحدة على "يعامل مواطنو دول المجلس الطبيعيون والاعتباريون في أي دولة من الدول الأعضاء نفس معاملة مواطنيها دون تفريق وتمييز في كافة المجالات الاقتصادية "[118] وتأكيدا لهذا المبدأ تذكر المادة عشرة مجالات اقتصادية عامة هي:

التنقل والإقامة، العمل في القطاعات الحكومية والأهلية، التأمين الاجتماعي والتقاعد، ممارسة المهن والحرف، مزاولة جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية، تملك العقار،

[118] مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون العام 2001م، 2002، المادة رقم(3).

تنقل رؤوس الأموال، المعاملة الضريبية، تداول شراء الأسهم وتأسيس الشركات، الاستفادة من الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية.

استناد لما جاء في الاتفاقية الاقتصادية الجديدة بشأن انشاء السوق الخليجية المشتركة، قرر المجلس الأعلى في دورته الثالثة والعشرون (الدوحة، ديسمبر 2002) وضع برنامج زمني محدد لاستكمال متطلبات السوق الخليجية المشتركة كما يلي:

1-في موعد أقصاه نهاية 2003م، تطبيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني مجلس التعاون في مجال العمل في القطاع الخاص، ومجال تملك وتداول الأسهم وتأسيس الشركات.

2-في موعد أقصاه نهاية 2005م، تطبيق المساوات التامة في المعاملة بين مواطني مجلس التعاون في مجال العمل في القطاعات الحكومية، والتأمين الاجتماعي والتقاعد، وإزالة جميع القيود التي تمنع ذلك.

3-في موعد أقصاه نهاية عام 2007، استكمال جميع المتطلبات الازمة لضمان تحقيق السوق الخليجية المشتركة من طرف اللجان المختصة وتنفيذا لهذا القرار الصادر من المجلس الأعلى بشأن يرنامج زمني قامت اللجان المختصة، خلال خمس سنوات التي حددها المجلس الأعلى بوضع قواعد تنفيذية وخلق اليات الازمة لتنفيذ متطلبات السوق الخليجية المشترك من خلال تكريس مبدء المواطنة الخليجية في ظل السوق المشتركة يستفيد مواطني دول المجلس من الفرص المتاحة في الاقتصاد الخليجي وتعظيم الفوائد الناتجة عن اقتصاديات الحجم ورفع

الكفاءة في الإنتاج نتيجة فتح مجال أوسع للاستثمار البيني والاجنبي، وهو ما يصب في صالح تحسين الوضع تفاوضي لدول مجلس وتعزيز مكانتها بين التجمعات الاقتصادية الدولية.[119]

[119] عبد الله عبد الكريم، قمة الدوحة، محطة مهمة في مسيرة العمل الخليجي المشترك، مجلة شؤون خليجية، عدد52، شتاء2008، ص88.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1. أحمد الشمري، اليورو ودوره في تطبيق إستراتيجية التغيير للاقتصاديات العالمية، قراءات إستراتيجية، الملتقى الدولي الأول حول اليورو واقتصاديات الدول العربية، جامعة الأغواط، الجزائر، 18-20 أفريل 2005.
2. أحمد الغندور، الاندماج الاقتصادي العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1970.
3. أسامة المجدوب، "العولمة والإقليمية، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة،2001.
4. إكرام عبد الرحيم، التحدّيات المستقبلية للتكتّل الاقتصادي العربي، مكتبة مدبولي، 2002.
5. بيلا بلاسا، نظرية التكامل الاقتصادي، ترجمة راشد البراوي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1964.
6. جمال الدين أبو بكر محمد حامد، التكتل الاقتصادي العربي والمشكلات التي تواجهه، دار النهضة العربية، القاهرة، 2010.
7. حسين عمر، "الجات والخصخصة، الكيانات الاقتصادية الكبرى، التكاثر البشري والرفاهية"، الكتاب الحديث، القاهرة، 1997.
8. حسين عمر، الجات والخصخصة والكيانات الاقتصادية الكبرى، التكاثر البشري والرفاهية مشكلات اقتصادية معاصرة، دار الكتاب الحديث، مصر، 1997.
9. حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر "النظرية والتطبيق"، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998.
10. حنان حسين رمضان نظير، التكامل الإقليمي بين النظرية والواقع، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2005.
11. سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، التكتلات الاقتصادية بين التّنظير والتطبيق، الكتاب الثاني، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005.

12. سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره.
13. سميح مسعود برقاوي، المشروعات العربية المشتركة الواقع والافاق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1988.
14. سيد نميري وسعد فتح الله، التكامل الاقتصادي لدول مجس التعاون الخليجي في ضوء الاتحاد الجمركي والنظرية الحديثة للتكامل، مجلة المنارة، المجلد 8، العدد 1، 2002.
15. عبد الوهاب حميد رشيد، نظرية التكامل الاقتصادي والتجارب المعاصرة، بحوث مختارة من ندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليج العربية، جامعة الملك سعود، الرياض، 17-20 ديسمبر 1983.
16. عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
17. عبد الوهاب شمام، التكامل الصناعي بين بلدان المغرب العربي، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 1997.
18. عبد الوهاب شمام، التكامل والتنمية: آية استراتيجية صناعية للدول النامية، حوليات مجلة تصدر عن مخبر الدراسات والبحوث حول المغرب العربي والبحر الأبيض المتوسّط، العدد 04، 2001.
19. عماد الليثي، بعد نصف قرن: التكامل الاقتصادي العربي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003.
20. كامل بكري، التكامل الاقتصادي، المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1984.
21. مجلس التعاون لدول الخليج العربية،الأمانة العامة،الإتفاقية الإقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون ،1981،المادة(8).

22. مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون2001م، جانفي2002.
23. مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون العام 2001م، 2002، المادة رقم(3).
24. مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، الإتفاقية الإقتصادية بين دول مجلس التعاون 2001م، يناير2002.
25. مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، التكامل والوحدة، مرجع سابق ذكره.
26. مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، النظام القانون الموحد للجمارك لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ولائحته التنفيذية ومذكرته الإيضاحية، ط2، الرياض،2008م.
27. مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، تقرير حول مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، نفس المرجع السابق.
28. مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، تقرير حول مسيرة مجلس التعاون، الرياض،2023، ص17.
29. مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، شؤون المعلومات، المسيرة والإنجاز، ط10، الرياض،2016م.
30. محمد الشريف منصوري، إمكانية اندماج اقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد لتجارة، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2009.
31. محمد لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها، الجزء الأوّل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986.
32. محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2006.

33. محمد محمود الامام، العمل الاقتصادي العربي المشترك، المفهوم وتطوره، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الرابع، العدد الثاني، معهد التخطيط القومي، 1996.

34. محمد محمود الإمام، العمل العربي المشترك أبعاده وتطوره، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2001.

35. مدحت أيوب، مجلس التعاون الخليجي من الإتحاد الجمركي إلى السوق المشتركة، مجلة شؤون خليجية، عدد53، ربيع2008.

36. معجم المحيط للفيروز آبادي، الجزء الثالث، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1995.

37. نبيل حشاد، الجات ومنظمة التجارة العالمية: أهم التحديات في مواجهة العالم العربي، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2001.

38. نزيه عبد المقصود مبروك، التكامل الاقتصادي العربي وتحدّيات العولمة، دار الفكر الجامعي، 2007.

39. هشام محمد احمد عمارة، الاتجاهات الحديثة في التكتلات الاقتصادية الشرق أوسط، اطروحة دكتوراه في الحقوق، جامعة الإسكندرية، كلية الحقوق، 2004.

40. يونس عبد الله الطائي، التجارة البينة لدول مجلس التعاون الخليجي، مجلة دراسات إقليمية، السنة2، العدد4، كانون الأول 2005.

41. Didiercohen , L’euro, 1997-1999 L’ euro des préparatifs, Les Editions D’organisation, paris, 1997.

42. F.Machlup, A History of thought on Economic Integration, Mcmillan, London, 1977, p18.

43. Jacob Viner, The customs unions issue, anderson Kramer Assoctates, Washington, DC 1961.

45. James E. Mead, The theory of customs unions, North Holland publishing company, Amsterdam, chp II and III, 1950.

46. Jean Boulouis , Droit Institutionnel de l’union européene, 6 éme édition Montchrestien ,Delta. Paris.

47. Jean Marc Foret , Droit et Pratique de l’union européenne, 3 éme édition, Gualino éditeur, paris, 2001.

48. P. Robson, the economics of international Integration, George Allen and, London, 1987.

49. The Method english Dictionary, By Michael West, long Mans Green and Co, 1951, P 173.